وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher education and scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Mohamed Boudiaf University of M'sila

كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economic,Commercial

And Management Sciences

قسم العلوم الاقتصادية

Departement of SciencesEconomic

العـــنـــوان:

وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر
-دراسة تحليلية في ظل جائحة "كوفيد 19"-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

- **زيـــــد رانيـــة منـــال**
- **لقوق خيرة ياسميـن**

لجنـــة المناقشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
		رئيسا
غربي حمزة	أستاذ	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأمدنا بالعون

والإرادة ووفقنا على إتمام هذا العمل.

عرفانا مني بالجميل:

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكرإلى الأستاذ المشرف "**غربي حمزة**"على المجهودات التي بذلها في الإشراف على هذه

المذكرة.

كما أتقدم بالشكرللجنة المناقشة لفضلهم على تقييم هذا

العمل،وإلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا العون من

قريب أو من بعيد، ونسأل الله عز وجل أن نكون قد ساهمنا

ولو بشيء قليل في إثراء الأبحاث المستقبلية بالمعلومات.

"اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما"

rawpixel

الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.نحمد الله عز وجل الذي وفقنا على إتمام مسيرتنا الدراسية ومذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح.

نهدي هذا العمل إلى:

إلى رمز المحبة والعطاء من رفع الله من مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى الغالية التي لو أعطيتها كل مافي الدنيا ما وفيت أجرها يا أعز ماأملك .

أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه،أعز مخلوق في الدنيا .

أبي الكريم

إلى من كانت معي بصلواتها ودعواتها **جدتي الحنونة**.

إلا من كانوا ولازالو سندا لي في الحياة **إخوتي**.

إلى أعز صديقاتي اللاتي قاسمتني المشوار الدراسي والحياة الجامعية .

رانـــيـــة منـــال

الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.نحمد الله عز وجل الذي وفقنا على إتمام مسيرتنا الدراسية ومذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح.

نهدي هذا العمل إلى:

إلى رمز المحبة والعطاء من رفع الله من مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى الغالية التي لو أعطيتها كل مافي الدنيا ما وفيت أجرها يا أعز ماأملك .

أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه،أعز مخلوق في الدنيا .

أبي الكريم

إلى من كانت معي بصلواتها ودعواتها

جدتي الحنونة

إلى من كانوا ولازالو سندا لي في الحياة **إخوتي**.

إلى أعز صديقاتي اللاتي قاسمتني المشوار الدراسي والحياة الجامعية .

1 ـ فـــهـــرس المحتـــويـــات

البيان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة المختصرات	IV
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية	
المبحث الأول: **ماهية وسائل الدفع الإلكترونية**	01
المطلب الأول: نشأة وتعريف وسائل الدفع الإلكترونية	02
المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية	05
المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الإلكترونية	06
المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	07
المطلب الأول: البطاقات الإلكترونية	07
المطلب الثاني: النقود الإلكترونية	08
المطلب الثالث: الشيكات الإلكترونية والمحافظ المالية	11
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية	16
المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في مصر والعراق	16
المطلب الثاني: تطور وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في تونس والأردن	18
المطلب الثالث: المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية	22
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر	
المبحث الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية	28
المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري	28
المطلب الثاني: أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري	29
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري	32

المبحث الثاني: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر	35
المطلب الأول: مشروع نظام الدفع في الجزائر	35
المطلب الثاني: أهداف مشروع نظام الدفع في الجزائر	36
المطلب الثالث: مراحل تطبيق مشروع نظام الدفع في الجزائر	37
المبحث الثالث: الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19	40
المطلب الأول: تطور التجارة الإلكترونية خلال الفترة 2016 ـ 2020	41
المطلب الثاني: تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائرخلال الفترة2016ـ 2020	43
المطلب الثالث: نشاطات السحب والدفع في المحطات الإلكترونية	45
الخاتمة العامة	49
قائمة المصادر والمراجع	52

2 ـ فـهـرس الأشـكال

الرقـــم	عنـــوان الشـــكـــــــــل	الصفحة
01	دورة استخدام النقود الإلكترونية وإجراءاتها	11
02	دورة استخدام الشيك الإلكتروني في عمليات الدفع	14
03	نموذج عن الشيك الإلكتروني	14
04	نموذج عن شكل المحفظة الإلكترونية	16
05	بطاقة فيزا عالمية	25
06	ماستر كارد العالمية	25
07	تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقيRTGS	38
08	تطور قيمة مؤشر التجارة الإلكترونيةB2C	41
09	تطورات مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية	41
10	تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الإلكترونية B2C في الجزائر	42
11	تطور نشاط الدفع عبرالإنترنت في الجزائر	43
12	العدد الإجمالي لمعاملات السحب والدفع في الجزائر	45

3 ـ فـــهـــرس الـــجـداول

الرقـــــم	عنـــــــوان الجـــــدول	الصفحة
01	إيجابيات وسلبيات المحافظ الإلكترونية	15-16
02	تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر	43
03	العدد الإجمالي لعدد الصراف الآلي البنكية العاملة وعدد معاملات السحب	44
04	تطور نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني	45

4 ـ فهرس المختصرات

الإختصار	البيان باللغة الأصلية	البيان باللغة العربية
DAB	Distrubuteurs Automatiques de Billets	أجهزة الصراف الآلي
CEMEA	Central and Eastern Europe the Middle East and Africa	منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الاوسط وإفريقيا
EMV	Europay Master Card Visa	بطاقة تأشيرة أوروبية
RTGS	Real Time Gross Settements	نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة
ATCI	Système de Télé-Compensation des paiments de Masse	نظام المقاصة الإلكترونية
ARTS	Algéria Real Time Settlements	نظام التسوية الإجمالية الفورية في الجزائر

مقـدمـة عامة

يشهد العالم في الآونة الأخيرة جملة من التغيرات أحدثتها ثورة المعلومات، هذه الأخيرة تعتبر من سمات العصر الحديث التي أثرت على مختلف جوانب الحياة بما فيها البنوك وامتدى لها هذا التطور فغيرت أساليب نشاطها وابتكرت وسائل دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل،سعيا لزيادة أرباحها وتقليل تكاليفها، فكانت البنوك سباقة لإستغلال هذه التطورات من أجل تحديث نظام الدفع والذي كانت بأمس الحاجة إليه، حيث تعتبر البنوك أكبر مساهم في تنظيم وتطوير اقتصاديات دول العالم ويعود ذلك أساسا لكون النقود الشريان الذي يتمركز حولها عمل البنوك،و تعتبر أول وسيلة دفع استخدمت للترويج وخلق ديناميكية في مجال المعاملات المصرفية وتماشيا مع التطورات التكنولوجية، في مجال الاقتصاد كان لابد للجزائر الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات و بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل الحديثة معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته، مما أدى إلى دخول الجزائر في بعض المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ في إطار تحديث وسائل الدفع الإلكترونية .وهذا التطور جعل الاقتصاديين يتنبؤون بعالم بدون ورق حيث تحل وسائل الدفع الإلكترونية محل الوسائل التقليدية.

ظهر كوفيد 19 نهاية 2019 بداية 2020 في مدينة ووهان الصينية وانتشر في كافة أنحاء العالم حيث ينتقل هذا الفيروس عن طريق الهواءوالأسطح و سرعان ما تحول إلى وباء، ما اضطر الناس إلى التباعد الإجتماعي وعدم الإختلاط قدر الإمكان، وتعقيم الأدوات المتبادلة بين الناس خاصة النقود التي أثبتت الدراسات أنها ناقل سريع للفيروس. ونظرا لطبيعة الفيروس والتفشي الواسع له تأثرت الإقتصاديات والعلاقات والإلتزامات التجارية المحلية والعالمية و تسببت في توقف عدة نشاطات حيوية مما أدى إلى تسارع الحكومات والدول إلى إيجاد حلول لتسيير الجائحة و الخروج منها.

وفي ظل هذه الظروف قامت معظم الدول خاصة المتضررة منها وعن طريق الجهاز المصرفي بتوصية عملائها بإستخدام الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع التقليدي كآلية لتفادي الإلتقاء المباشر والملامسة المباشرة لوسائل الدفع وتقيدا بالإجراءات الإحترازية للحد من انتشار الفيروس.

1. أهمية الموضوع

أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع والتعامل بالنقود الرقمية الالكترونية خاصة في الفترة الحالية التي ظهرت فيها أزمة السيولة جراء جائحة كورونا في الجزائر والمشاكل التي واجهتها في الأشهر الماضية على مستوى مكاتب البريد والوكالات

البنكية، مما أدى إلى تشكيل طوابير طويلة في المؤسسات المالية ويتمثل الحل المناسب لهذه المشكلة في النقود الالكترونية التي وفرت إمكانية إجراء صفقات، وقد خفضت النقود الالكترونية من استخدام النقود التقليدية التي تحتاج إلى مصاريف وموظفين وغيرها من النفقات التي لا تستلزمها وقد ظهرت فكرة النقود انطلاقا من ضرورة تقليص التعامل بالسيولة النقدية باختزالها في وضعية رقمية يتم تخزينها في الحاسوب أو بطاقة ذكية، بحيث يتم الحصول على الخدمات واقتناء السلع بمجرد التعامل الرقمي دون حاجة لإبراز السيولة النقدية.

2. إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم يمكن حصر إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الآتي:

❖ **ماهو واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19؟**

3. التساؤلات الفرعية:

تدعيما للإشكالية الرئيسية للبحث تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

- ماهي أنظمة وسائل الدفع الإلكترونية و كيف ساهم الإبتكار التكنولوجي في القطاع المالي وظهور وسائل دفع جديدة في الجزائر؟
- ماهي أهم التحديات والصعوبات التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية وواقعها في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية من الحد في انتشار جائحة كوفيد19؟

4. فرضيات البحث

لتسهيل معالجة إشكالية البحث يمكن الإعتماد على بعض الفرضيات والتي تتلخص كالآتي:

- **الفرضية الرئيسية:** تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية أحد المؤشرات الهامة لفعالية النظام المالي والمصرفي بحيث تبرز أهميتها في الدور الذي تؤديه في تسوية المعاملات التجارية التقليدية والإلكترونية على حد سواء، وتشخيص تجربة الجزائر في تحديث نظام الدفع الذي يعاني من التأخر في تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية.ولقد كان ظهورجائحة كوفيد19 وانتشارها في العالم بشكل سريع أثر على مختلف القطاعات ولم تقتصر على الأنظمة الصحية فحسب فامتدت لتشمل المجالات الإقتصادية .
- **الفرضية الاولى** :قامت الجزائر بعصرنة أنظمة الدفع والتسديد لتعزيز القدرة التنافسية لبنوكها ،لمواكبة التطور التكنولوجي ،تكنولوجيا المعلومات والإتصالات دور أساسي في تطوير وسائل الدفع في الجزائر.
- **الفرضية الثانية**:مواكبة الجهاز المصرفي للتطورات الراهنة في وسائل الدفع الحديثة.
- **الفرضية الثالثة:** ساهمت جائحة كوفيد19 بإنعاش التجارة الإلكترونية الأمر الذي أدى إلى إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

5. أسباب إختيار البحث

توجد عدة أسباب تنقسم بين موضوعية وذاتية، من بين الأسباب الموضوعية هي:

- حداثة موضوع وسائل الدفع الإلكتروني فضلا عن احتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية.
- البحث عن سبيل للقضاء على العراقيل التي تحد من إنتشار ونجاح هذه الوسائل.

أما من بين الأسباب الذاتية:

- الرغبة والميل للبحث في هذا الموضوع.
- إرتباط موضوع البحث بمجال التخصص.

6. اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال إبراز أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الدفع وضرورة مسايرة التطورات الحاصلة على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي ،حيث أصبح من المهم الآن اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي تعود عليها بالفائدة وتقليل من تكاليف وحجم الأخطارالتي تلحقها ومن جهة أخرى تحقيق رضا الزبائن وبالتالي المساهمة في تطوير اقتصاد الدول.

7. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:

- محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الحديثة وآليات عملها .
- البحث عن أهم الاسباب التي أخرت تحديث وعصرنة نظام الدفع في الجزائر .
- تقييم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وإعطاء نظرة على الجهاز البنكي الجزائري في مجال الدفع الإلكتروني .

8. المناهج المتبعة

لمعالجة موضوع البحث، تم استخدام المنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي في تناول الجزء النظري من الموضوع من أجل جمع المعلومات المرتبطة بأنظمة ووسائل الدفع ورصد التطور الذي عرفه هذا المجال خاصة مع ظهور المؤسسات المالية التكنولوجية، واستعمل المنهج التحليلي لتناول واقع الدفع الالكتروني في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19.

9. تحديد إطار الدراسة

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة2019 ،أما الحدود المكانية في الجزائر البلد محل الدراسة.

10. هيكل البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين بالنسبة للفصل الأول حاولنا تسليط الضوء على الإطار النظري لوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر من خلال التعاريف والمفاهيم اما الفصل الثاني تطرقنا حول المنظومة المصرفية الجزائرية ونظام الدفع الالكتروني في الجزائر و من خلاله تبيان واقع الدفع الالكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا.

مقدمة الفصل الأول

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني كنتيجة للتطور التكنولوجي وكحل لمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكف نظام الدفع بالانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب أكبر عدد من العمالاء وجعليهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل الحديثة النشأة وبمعرفة الناس بنظام الدفع االالكتروني والتعامل به بات من المستحيل إستعمال النقود العادية من نقود ورقية ومعدنية في معاملتهم التجارية وبالتالي كان لابد من وجود وسائل تتماشى مع هدا النوع من التجارة الالكترونية والتعرف على نظام الدفع الالكتروني ووسائل الدفع تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالاتي:

- المبحث الاول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية
- المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية
- المبحث الثالث: تجارب بعض الدول

المبحث الاول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية

إن نظام الدفع يرتكز أساسا على النقد، باعتباره أداة لتبادل السلع والخدمات بين الافراد وتسوية التزاماتهم فيما بينهم، ولقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمن مع تطور الحياة الاقتصادية للافراد وتغير حاجياتهم لذلك سوف نتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها نظام الدفع وأساليبه التقليدية والعوامل التي أدت إلى تطوره .

المطلب الاول: نشاة وتعريف وسائل الدفع الالكترونية

1. نشاة وسائل الدفع الالكترونية

لقد شهد العالم منذ القدم أطوارا في نظام الدفع بدءا بالمقايضة، فبإعتماد المقايضة كوسيلة للدفع كان الانسان يلجأ إلى إشباع حاجاته عبر مقايضة أو مبادلة سلعته بسلعة شخص آخر مباشرة دون استخدام أي وسيط، غير ان هذا النظام كان عاجزا عن مسايرة التطور الاقتصادي الذي استند في أساسه إلى ظهور التخصص وتقسيم العمل، وما رافق ذلك من اتساع في عمليات المبادلة بين الافراد بسبب فائض في الانتاج المعد للتبادل حيث واجهته عدة صعوبات منها عدم التوافق بين رغبات الافراد المتعاملين، وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة[1]

ثم اصبح الناس يعتمدون على قضاء حاجاتهم بواسطة النظام المعدني، حيث استخدمت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة كوسيلة أساسية لتسوية المدفوعات على نحو كانت تمثل في الشكل الرئيسي النقود، هذا وأطلق على النقود التي يتم صكها من المعادن النفيسة و غيرها من الاموال ذات القيمة العالية وكانت ذات وزن ثقيل يصعب تداولها ونقلها بسهولة.

تليها وسيلة استخدام المعادن النفيسة لتسوية المدفوعات تطورات ظهرت عندما بدأ التعامل بالعملات الورقية، و تم استخدامها كوسيط في المبادلات، حيث كانت في بادئ الأمر قابلة للتحويل إلى عملات معدنية نظام المسكوكات أو إلى كمية من المعدن النفيس نظام السبائك حيث أن أوقفت الحكومات تحويل النقود الورقية إلى سبائك ومسكوكات، وفرضت سعرا إلزاميا للعملة الورقية بقوة القانون أصبحت تتمتع بالثقة والقبول العام من قبل أفراد المجتمع في وقت كان فيه أمر تزويرها أو تقليدها صعبا لأنها تصدر وفق ترتيبات قانونية واجراءات

[1] زهير زاوش,**دور نظام الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**,مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية,جامعة العربي بن مهيدي,ام البواقي2011,ص3

سرية وبسبب الصعوبات التي بدأت في استخدام النقود الورقية كوسيلة لتسوية المدفوعات ومن هذه الصعوبات ارتفاع نفقات نقلها وخطورة عملية نقلها بحد ذاتها تراجعت بصورة واسعة في الإستخدام.

وتم مواجهة هذه المشكلة بإستخدام وسيلة من وسائل تسوية المدفوعات على نحو عبرت فيه هذه الوسيلة عن مرحلة جديدة من مراحل تطور نظام المدفوعات، وهذه المرحلة ابتدعتها العقلية المصرفية والمؤسسات المالية.

ظهرت هذه الوسيلة كاختراع لتحسين وظيفة نظام المدفوعات من صعوبات نتيجة استخدامه الشيكات كوسيلة لنقل النقود وتحويلها النتمثلة في ان نقل هده الشيكات يحتاج الى وقت وخاصة عندمايكون الدفع لشخص يقيم في منطقة متباعدة بينه وبين الساحب " المدين " وأيضا صعوبة الحصول على قيمة الشيكات التي تودع برسم التحصيل فورا إذا كان المستفيد بحاجة إلى تلك النقود، وبسبب مزيد من الصعوبات مثل تكلفة الشيكات بدأ التفكير في إيجاد وسيلة تساعد :

- على الحد من الكلفة العادية لتوفير هذه الأوراق.
- على توفير الوقت الذي يستغرقه نقل الشيكات الى البنوك المسحوبة إليه[2]

أما في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل دفع بالية جديدة وهي وسائل الدفع الالكترونية، والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية. وهذا ما ساهم في تبخر الاموال وتحويلها إلى الكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية ، فتح باب واسع أمام تحول الاموال إلى أرقام ووقائع افتراضية.

ومن أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الامريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم، لتظهر فيما بعد باقي وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى[3]

2. تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

لقد اظهرت وسائل الدفع الإلكتروني كنتيجة للتطور التكنولوجي ،وكحل للمشاكل و العراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية،وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الإنتشار بسرعة،وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة من طرف البنوك لجذب اكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة.

وردت تعريفات عدة عن تنظيمات الدفع الإلكتروني تتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظم التقليدية من هنا يمكن تعريف نظم الدفع على أنها:

---

[2] محمود الكيلاني،**الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية(دراسة مقارنة)،دار الثقافة للنشر والتوزيع**، ط2، عمان،الاردن،2007 ،ص47

[3]صلاح الياس،**وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك التجارية واشكالية اعتمادالتجارة الالكترونية في الجزائر،المركز الجامعي بخميس مليانة،يومي26-27افريل2001

- النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونيا بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الإلكترونية حيث يقوم البائعون عن طريق الأنترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على إئتمان منتجاتهم من الزبائن[4]
- يعرف الدفع الالكتروني على انه :عملية تحويل الاموال هي في الاساس ثمن لسلعة او خدمة بطريقة رقمية اي باستخام اجهزة الكمبيوتر وارسال عبر خط تلفوني او شبكة ما او اي طريقة لارسال البيانات.
- وتعرف انظمة الدفع الالكترونية ايضا انها:هي انظمة الدفع التي تتم الكترونيا بدلا من الورق النقد والشيكات يستطيع الشخص ان يحاسب فواتيره الكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص[5]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أن الدفع الإلكتروني هو عملية نقل معلومات من طرف لآخر، أو من نظام لأخر،وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة)،وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الوسائل الإلكترونية التي تصدرها البنوك ومؤسسات الإئتمان.

يمكن من خلال الدفع الإلكتروني دفع المستحقات وتسديد الديون بطريقة إلكترونية للجهات المشتركة في خدمة الدفع الإلكتروني [6]،دون الحاجة إلى استخدام وسائل الدفع التقليدية،كالعملات المعدنية،الاوراق النقدية والتجارية،وفي الغالب يشترك في نظام الدفع الإلكتروني أربعة اطراف متمثلة في الزبون التاجر، المصدر،غرفة المقاصة الإلكترونية.

[4]- الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة السابعة،الجزائر،2017، ص22

[5] لوصيف عمار،**استراتيجيات نظام المدفوعات،القرن الحادي والعشرين مع الاشارة الى التجربة الجزائرية**،مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري،قسنطينة،2009ص29

[6]- ربيعة بلطرش،فاطمة مشتر،**مدخل عام حول وسائل الدفع**،الملتقى الوطني8حول:آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري،المنعقد يوم13_14مارس2017،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة اكلي محنداولحاج،البويرة،الجزائر

المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم إستخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم[1].
- **يتم الدفع من خلال النقود الالكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- **يستخدم هذا الاسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد:** حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل الوسائل اللاسلكية.يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد.
- يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين[2]:
  - ✓ **الأسلوب الأول:** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود لا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.
  - ✓ **الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقة لها الغرض ،بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل اخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية .

يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم .

- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:
  - ✓ **النوع الأول:** شبكة خاصة يقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

[1] صلاح الياس،مرجع سبق ذكره

[2] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة السابعة،الجزائر،ص22

- ✓ **النوع الثاني:** شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لاتوجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني

بعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط معروفة ،وهي أدوات الوفاء شائعة الإستخدام من النقود والشيكات ، ومع اتساع نطاق التجارة الإلكترونية[1] اصبحت تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل المعاملات التي تتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الأنترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية حيث أصبح الأمر يحتاج إلى وسيلة جديدة للدفع تتلاءم مع متطلبات التجارة الإلكترونية، فظهرت وسائل تواكب التطورات الحاصلة وتم التعبير عن هذه الوسائل بمصطلح الدفع الإلكتروني ،التي تمكن العميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح، وخصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذلك كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبرالحاسب.

وأيضا تتميز وسائل الدفع بعدة مزايا[2] وهي:

- **بالنسبة لحاملها:**
  - ✓ سهولة ويسر الإستخدام.
  - ✓ الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي الضياع والسرقة.
  - ✓ توفير فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترة محددة.
  - ✓ إتمام الصفقة فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.
- **بالنسبة للتاجر:**
  - ✓ تعد أقوى ضمان لحقوق البائع.
  - ✓ تساهم في زيادة المبيعات.
  - ✓ نقل عبء متابعة ديون الزبائن إلى عائق البنك والشركات المصدرة.
- **بالنسبة لمصدرها:**
  - ✓ تعزيز الأرباح من خلال الفوائد والرسوم والغرامات.

[1] احمد سفر، **أنظمة الدفع الالكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت ،2008،ص38-39

[2] محمود الكيلاني،**مرجع سبق ذكره**،ص467-468

المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

نتيجة التطورات التي حدثت في مجال التجارة الإلكترونية الذي تمحص عنها وسائل دفع حديثة يتم بواسطتها تسوية المدفوعات في التجارة الإلكترونية بشكل عام وتسوية المعاملات المصرفية بشكل خاص، والتي تتميز بطابعها الإلكتروني مسايرة بذلك التطور الاقتصادي في هذا العصر الرقمي، وتعددت هذه الوسائل الإلكترونية واتخذت أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات ،حيث كان أول ظهور في شكل بطاقات بنكية ومع التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات أخذت أشكالا جد متطورة ومتنوعة.

المطلب الأول:البطاقات الإلكترونية

يوجد العديد من بطاقات الدفع التي تصدرها البنوك

1- **انواع البطاقات المسبقة الدفع**

من بين أهم أنواع بطاقات الدفع هي:

- **بطاقات الحسم الصراف الآلي ATM Card:** وهي البطاقة التي تسمح للشخص بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعها إلى التاجر[1]، و يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك، حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات سحب نقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من خلال أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائن[2].
- **بطاقات الإئتمان CREDIT Card:** وهي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل "فيزا، ماستر كارد، أمريكان اكسبريس" حيث يستطيع حامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات سحب نقدي أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها ،ومن ثم تسديد قيمتها لاحقاً، حيث يمكن للعميل إما تسديد إجمالي المبلغ أو تسديد الحد الأدنى "عادة يتراوح بين3 %إلى 6% من إجمالي المبلغ وبالتالي احتساب نسبة فائدة على الرصيد القائم المتبقي حسب الاتفاقية مع البنك المصدر. ويوجد أيضا Master Card، Visa Card،Charge Card ولا يوجد إختلاف بينها بين بطاقات الإئتمان Credit Card سوى في تاريخ امور بسيطة مثل تاريخ السداد الحد الأقصى والأدنى له.

[1] احمد سفر، **مرجع سبق ذكره**2008،ص38-39

[2] لوصيف عمار، **مرجع سابق**،ص29-30

- **بطاقات القيد الإئتمانية DEBIT Card:** وهي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل "فيزا، ماستر كارد، أمريكان اكسبريس" حيث يستطيع حامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات سحب نقدي أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها،وتختلف عن بطاقة الإئتمان في أنها تتطلب قيام العميل بدفع كامل المبلغ المستحق عليه فور إستلام كشف الحساب.
- **البطاقات الذكية:** تحتوي هذه البطاقات على معلومات صاحبها ويمكنها التخزين بسعة كبيرة تفوق البطاقات السابقة الذكر، حيث تحمل كل المعلومات والتفاصيل والبيانات ويختارها العميل للتعامل بها لما لديها من ميزات كميزة الدفع الفوري وإمكانية تحويلها لحافظة النقود إلكترونية تملء وتفرغ أو تحولها إلى بطاقة تعريف أو بطاقة صحية أو تذكرة تنقل[1].

2- فوائد البطاقات الذكية:

- السرية والأمان.
- اليسر والسهولة في التعامل.
- القدرة العالية في تخزين المعلومات.
- تقلل فرص التحايل والتلاعب،من خلال تضمين البطاقة بيانات أكثروأدق تحديدا للعميل.
- تتسم بسهولة الحصول عليها وذلك من خلال منفذ الصرف الإلكتروني ومراكز البيع التجارية وغيرها من وسائط مصرفية إلكترونية.

المطلب الثاني:النقود الإلكترونية

دأبت الأدبيات الحديثة عن استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد إستخدم البعض إصطلاح النقود الرقمية أو العملة الرقمية بينما إستخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية وبغض النظر على الإصطلاح المستخدم فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهوالنقود الإلكترونية

1- تعريف النقود الإلكترونية:

هي عبارة عن قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني مخزنة على الوسيلة الإلكترونية[2] تمثل حقا لصاحبها على مصدر هذا النقد ،والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة

[1] بن رجدال جوهر،**الانترنت والتجارة الالكترونية**،رسالة الماجيستير،جامعة الجزائر،2002ص83

[2] احمد سفر،مرجع سبق ذكره،مرجع سبق ذكره،ص48-49

المصدرة أي أنها قائمة على مبدأ الدفع المسبق، وتكون مستقلة عن أي حساب مصرفي كما يمكن استعمالها في دفع المشتريات عبر شبكة الإنترنت.

وتعرف أيضا بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتشير وتحظى بقبول واسع من غير النقود الإلكترونية إلى سلسلة أرقام إلكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم معينة مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة .

وتعرف أيضا بأنها مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو إعتباري بناءا على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات،ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصد بالدفع ، ومنها ما يمكن سحب النقود من المصارف، وهذا التعريف يركز على طبيعة العلاقات التعاقدية بين المتعاملين بالنقد الإلكتروني[1].

وبالنسبة للتعريف المصرفي فهي أداة مصرفية بالإلتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصاله بقيمة التزامه الناشئ عن شراء السلعة والحصول على خدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع،ويطلق على عملة التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم نظام الدفع الإلكتروني والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات[2].

كما يمكن تعريف النقود الإلكترونية بصفة عامة، وأقرب إلى الصحة والدقة هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبط بحساب بنكي، وتعطى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق الأهداف المختلفة.

2ـ خصائص النقود الإلكترونية

للنقود الإلكترونية العديد من الخصائص وتكون في شكلين:

- **خصائص عملية متعلقة بالإستخدام:**

- أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب.
- أنه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة، كالأنترنت أو شبكات الإتصال اللاسلكي.
- أنه لا يستلزم وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة وتأكيد التبادل.

[1] مصطفى كمال طه ، وائل أنور ، **الأوراق التجارية ، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر 2016 ص 34

[2] محمد عبد الحليم عمر، **الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبة لبطاقات الائتمان**، دار النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014 ،ص 37

- أنه يتميز بالقابلية للإنقسام، ويكون متاح بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرا لإجراء المعاملات محدودة القيمة .
- أنه مصمم ليكون سهل الإستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى.

- **خصائص متعلقة بإحتياطات الأمن:**لتحقيق أكبر قدر ممكن من الامان يتعين توفير العديد من الخصائص في صيغ النقود الإلكترونية أبرزها:
  - أن يتحقق الأمان عند إستخدامها بحيث يصعب إختراقها من قبل القراصنة والمحتالين.
  - أن يكون المتعاملون بها قادرين على الإستباق من صلاحيتها وانها لم تصرف من قبل الآخرين.
  - أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كل الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بها.
  - أن تتحق الثقة في التعامل بشكل يجعل المتعاملين بها عاجزين عن إنكار قيامهم بالدفع النقدي بعد إتمامه. أن تسمح بتحقيق كل طرف من أطراف التعامل من حقيقة الطرف الآخر وهو ما يحصل عادة عند إستخدام التوقيع الإلكتروني ومفاتيح الشفرة العامة[1].

3- أنواع النقود الإلكترونية

هناك عدة تقسيمات للنقود الإلكترونية من بينها:

- **من حيث المتابعة والرقابة عليها:** وتنقسم إلى:
  - نقود إلكترونية قابلة للتعرف إليها (إسمية): تتضمن وحدة النقد الإلكتروني معلومات متعلقة بهوية كل الأشخاص الذين سبق لهم أن تداولوها وهي تشبه بذلك بطاقات الإئتمان .
  - نقود إلكترونية غير إسمية: يتم تداولها دون الإفصاح عن هوية حاملها وتستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مصدر الصلة بمن يتعامل بها فلا تترك وراءها أثر يدل على هوية من انتقلت اليه.
- **من حيث أسلوب التعامل بها:** وتنقسم إلى نوعين[2]:
  - نقود إلكترونية ناشئة عن طريق الشبكة: وهي نقود رقمية يتم في البداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وبالضغط

[1] احمد سفر،مرجع سبق ذكره،ص49-51

[2] رابح عرابة،**دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**،المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد8,2012

على الفأرة الخاصة بالجهاز، ترسل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت إلى المستفيد في ظل الإجراءات، تضمن لهذا المتعامل قدرا من الأمن والسرية فهي نقود حقيقية ولكنها رقمية وليست مادية.

•نقود إلكترونية خارج الشبكة: وهناك تتم المعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك وتتضمن مؤشرا يظهر به التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء تعامل نقدي وهي تثير قدرا أكبر من المشاكل الخاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج.

الشكل رقم (1): دورة إستخدام النقود الإلكترونية وإجراءاتها

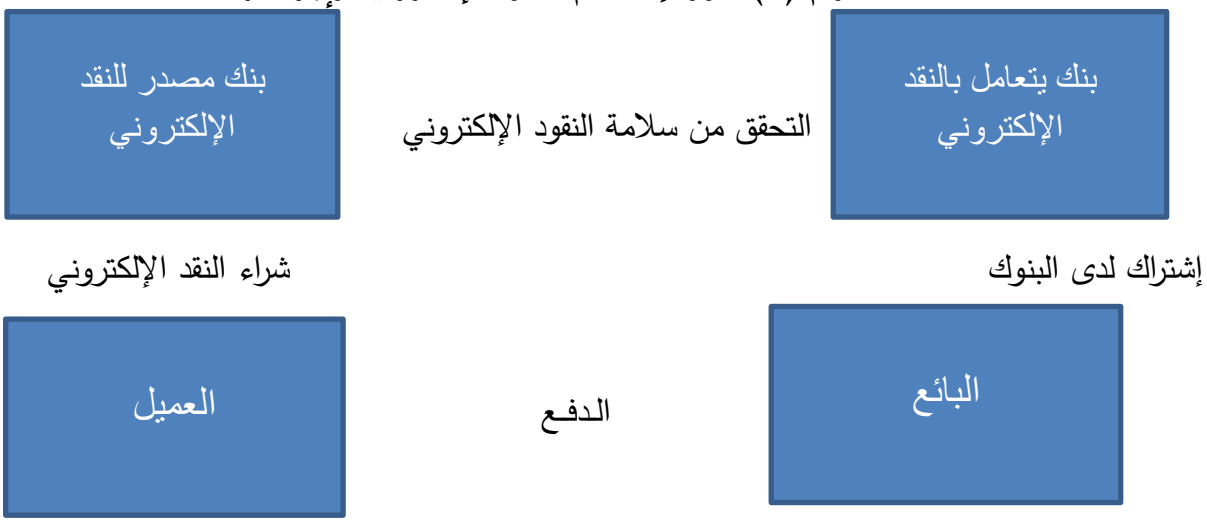

المصدر:محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، **مرجع سبق ذكره** ،ص83

تعتبر النقود الإلكترونية نقود خاصة على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك الركزي،فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق الشركات والمؤسسات الإئتمانية الخاصة ولهذا فإنه يطلق على هذه النقود إسم النقود الخاصة . تحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع من غير من قام بإصدارها ويعني هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات ،فيتعين إذا ألا يقتصر استعمال النقود الإلكترونية على مجموعة معينة من الأفراد ،لمدة محددة، او في نطاق إقليمي محدد ،فالنقود لكي تصبح نقودا يتعين ان تحوز ثقة الأفراد،وتحظى بقبولهم بإعتبارها اداة صالحة للدفع ووسيطا للتبادل.

المطلب الثالث: الشيكات الإلكترونية و المحفظات المالية

من وسائل الدفع الإلكترونية التي ظهرت حديثا التي تتميز بطابعها الإلكتروني ،والتي تستخدم في التجارة الإلكترونية بشكل عام وفي العمليات البنكية والمصرفية بشكل خاص من أجل تسوية

المدفوعات،بحيث ظهرت مايسمى بالشيكات الإلكترونية والمحافظ المالية كأنواع من وسائل الدفع الإلكترونية التي سنتعرف عليها في ما يلي[1]:

1- الشيكات الإلكترونية

الشيك الإلكتروني إحدى وسائل الدفع الحديثة و يعتبر امتداد للشيك الورقي التقليدي مع بعض الخصوصية التي تحيط به نظرا للطبيعة الرقمية التي يمتاز بها. يسلم إلى عملاء البنوك بناءا على حسابات مفتوحة فيها بحيث تعتمد هذه البنوك نظام المقاصة الإلكترونية في تسوية العمليات التي تتم باستخدام الشيكات الإلكترونية.

1ـ 1 مفهوم الشيكات الإلكترونية

الشيك الإلكتروني هو المكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها ،وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمة كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، يمكن التأكد من صحته إلكترونيا إذ يتضمن ملفا إلكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك وجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى معلومات أخرى، تاريخ صرف الشيك وقيمته والمستفيد منه ورقم الحساب المحمول إليه. وهو امر بدفع مبلغ معين من الساحب إلى المسحوب عليه لفائدة طرف ثالث هو المستفيد بطريقة إلكترونية ،فبعد أن يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني وتوقيعه توقيعا إلكترونيا مشفرا،يرسله بالبريد الإلكتروني إلى البائع والذي يقوم بالتوقيع عليه ويرسله إلى جهة التخليص[2].

وقد أثبتت الدراسات أن تكلفة تشغيل الشيك الإلكتروني أقل بكثير من تكلفة تشغيل الشيك الورقي ونظرا لأهمية الشيك الإلكتروني فإن عدة بنوك عملاقة تتبنى فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الرقمية، ومن أهمها البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (الأول يقدر بتكلفة 21 سنتا وتكلفة الثاني 29 سنتا)

1-2- فوائد الشيكات الإلكترونية

للشيك الإلكتروني عدة فوائد أهمها :

خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة سرعة وتقليل تكلفة المواد الورقية والطباعة.

- تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون[3].
- تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر في كشف الحساب.

[1] ابراهيم بختي،**التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص 73

[2] هبة مصطفى كافي،**التجارة الإلكترونية** ،ط1،ألفا للوثائق،قسنطينة،الجزائر،2017

[3] السيد احمد عبد الخالق،**التجارة الالكترونية والعولمة**،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر،القاهرة،2016ص73

- زيادة كفاءة إنجاز العمليات الخاصة بحسابات الودائع والتجارة والمؤسسات المالية.
- دفتر الشيكات الإلكتروني يحقق الوظائف التي يقوم بها الشيك العادي بل يعتبر أفضل منه لأنه آمن اكثر ويوفر السيولة.

إجراءات إستخدام الشيكات الإلكترونية: يحرر الشيك الإلكتروني باستخدام الكمبيوتر ويعتمد على وجود وسيط المتعاملين عمليا يتم التعامل بين البائع والمشتري[1] ولكن هناك إجراءات ومراحل تسبق عملية الشراء والسداد وإجراءات تكون خاصة بعملية الشراء وكيفية السداد على النحو الآتي:

- **المرحلة الأولى:** اشتراك المشتري لدى جهة التخليص وهي غالبا ما تكون بنك حيث يتم فتح حساب جاري يتم الخصم عليه ويتم تحديد توقيع الإلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.
- **المرحلة الثانية:** اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح حساب جاري أو الربط مع اي حساب جاري للبائع ويتم تحديد التوقيع الإلكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص .
- **المرحلة الثالثة:** يقوم المشتري بتحديد السلع التي يرغب في شرائها وتحديد السعر الكلي من البائع
- **المرحلة الرابعة:** يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني بقيمة هذه السلع وتوقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر وإرساله إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن.
- **المرحلة الخامسة:** يقوم البائع باستلام الشيك وفحصه والتحقق من البيانات ثم يقوم هو الآخر بتوقيعه الإلكتروني المشفرويقوم بإرساله الى جهة التخليص.
- **المرحلة السادسة:** تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية.

وفيما يلي نموذج يوضح دورة إستخدام الشيك الإلكتروني في عمليات الدفع.

[1] رافت رضوان،عالم،**عالم التجارة ا لالكترونية**،المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،مصر،2016 ،ص70

الشكل رقم(2): دورة إستخدام الشيك الإلكتروني في عمليات الدفع

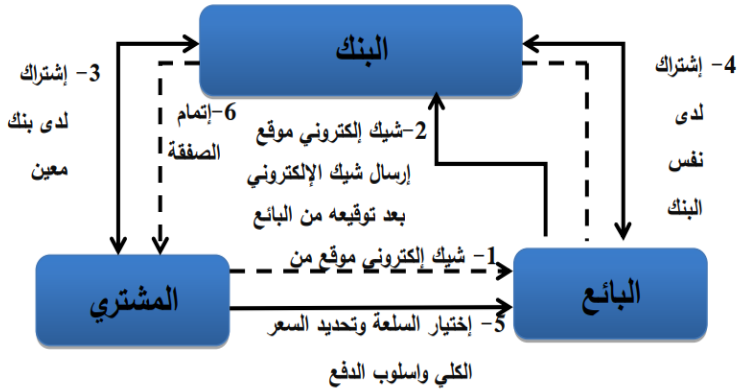

المصدر: محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص471

الشكل رقم(3): نموذج عن الشيك الإلكتروني

المصدر:إبراهيم بختي ، مرجع سابق ، ص1

2. المحافظ الإلكترونية

مع زيادة الإقبال على السوق الإفتراضية زادت الحاجة الماسة إلى توفير وسائل دفع أكثر امانا ومرونة في التعامل ،ولما بدا المتسوقون على الخط يتعبون من الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، وقد اوضح البحث مرارا أن ملء النماذج كان له قدر كبير في قائمة العملاء Online والمتشوقين للتسوق الفوري وهذه إحدى المشكلات التي كان على تكنولوجيا المحافظ الإلكترونية حلها[1]،والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الإلكترونية وهي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الإئتمان والنقد الإلكتروني وبهذا فإن المحفظة الإلكترونية في خدمتها تشبه الوظيفة المماثلة

[1] مجبر محمد،**التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في الدول العربية**،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم التجارية،جامعة سعد دحلب بالبليدة،الجزائر 2014،ص29

للمحافظا المادية التي يحفظ فيها بطاقات الإئتمان والنقد الإلكتروني والهوية الشخصية و معلومات اتصال المالك.

2-1- مفهوم المحافظ الإلكترونية:

لتسهيل عمليات الطلبات ومعالجة بطاقات الائتمان قامت العديد من الشركات بتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية، بحيث تعمل على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات في بطاقة ائتمان معينة بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات بدون عناء، والمحفظة الإلكترونية قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الائتمان وعمليات الشحن والفواتير وغيرها.

ويطلق عليهاهذا المصطلح نظرا لقدرتها على الإحتفاظ بالنقود الإلكترونية، هذه النقود تكون على شكل قيم رمزية تعبر عنها أرقام معينة توجد على الشريحة الإلكترونية المثبتة على البطاقة، مقابل المحفظة العادية التي تحتوي على النقود الورقية من فئات وقيم مختلفة ، تعبر عنها بأرقام موجودة على كل ورقة نقدية.

2-2- إيجابيات وسلبيات المحافظ الإلكترونية:

يمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية :

الجدول رقم (1): إيجابيات وسلبيات المحافظ الإلكترونية

الايجابيات	السلبيات
سهولة الإستعمال (تقليل الحاجة لحمل القطع النقدية الصغيرة). تقليص خطر السرقة (في حالة احتواء المحفظة على رمز سري). إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي. سهولة الدفع من خلال عدة عملات.	التكلفة الوحدوية للتشغيل. تكلفة الخزينة المستعملة(التعبئة المسبقة تتطلب تسبيقا على النفقات المستقبلية). الوقت اللازم للتعود على استعمالها . المراقبة من طرف البنك المركزي

المصدر: بن وارث حكيمة، مرجع سابق ذكره، ص62

يوضح الشكل الآتي:نموذج عن شكل المحفظة الإلكترونية

الشكل رقم (4): نموذج شكل المحفظة الإلكترونية

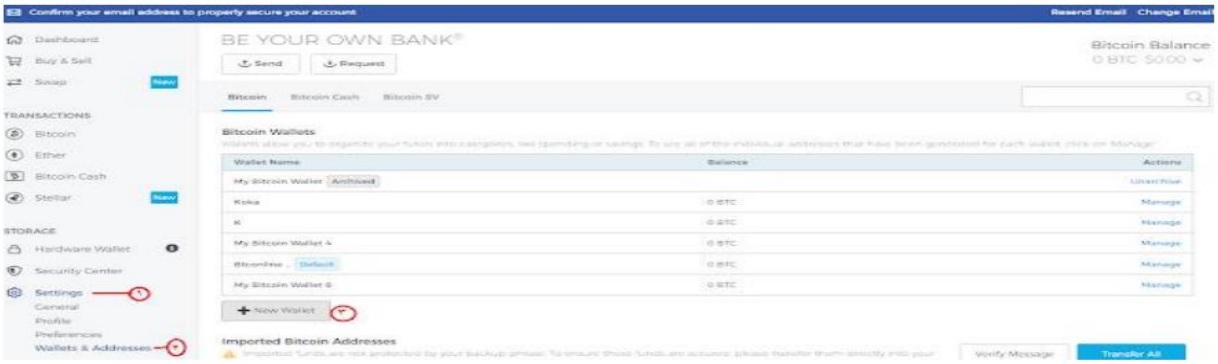

المصدر:بن وارث حكيمة،مرجع سابق ذكره،ص63

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية

لقد بذلت دول العالم مجهودا ولا زالت تبذل جهدا كبيرا لتطوير العمليات المصرفية من أجل مواكبة التطور الحاصل في الدول المتحكمة للتكنولوجيا ،ففي هذا المبحث نتطرق إلى تجارب بعض الدول في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: تطور وسائل الدفع المتاحة في مصر والعراق

قبل التعرف على وسائل الدفع الالكترونية المتاحة في مصر والعراق لابد من الاشارة الى أن تطور قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى مصر والعراق قد أسهم في تحقيق نمو في استخدام هذه الوسائل.

1ـ وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في مصر:

يأتي على رأس أولويات الحكومة المصرية تحويل مصر إلى مجتمع المعلومات ،حيث شهدت هذه الاخيرة مشروعات تكنولوجية ومعلوماتية عملاقة أثرت على واقع المجتمع المصري الرقم القومي للمواطن والرقم القومي للمنشآت إلى النور.

كما ظهرت أول قاعدة بيانات قومية للتشريعات، بالإضافة إلى بدء استخدم تكنولوجيا المعلومات في مجالات عديدة مثل توثيق التراث، والمكتبات وإدارة المؤسسات فكان إنشاء مركز المعلومات المرحلة الأولى من مراحل التحول المصرية نحو مجتمع المعلومات، اعتمدتها مصر بداية المرحلة الثانية التي تمثلت في إنشاء وزارة متخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتمثلت المرحلة الثالثة في بروز دور وزارة الدولة للتنمية الإدارية كأحد القوى الدافعة داخل المجتمع المصري في التحرك نحو مجتمع المعلومات.[1]

[1] رشدي صالح: **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي** – الإسكندرية – كلية الحقوق– 2015 ص 35.

ومن خلال هذه المراحل اعتمدت مصر الإطار القانوني الملائم لثورة المعلومات الجديدة مع قانون حقوق الملكية الفكرية وقانون المعاملات التجارية وقانون الأعمال الالكترونية، حيث تناولها في القانون التجاري ونصت المادة 329 / 1 من نفس القانون على التحويل المصرفي بحسب المستفيد، وقانون التجارة الإلكترونية، وقانون حماية المستهلك، والقانون الخاص بالقرصنة وجرائم الكومبيوتر وذلك من خلال النص على جريمة غسيل الأموال فقد عرف المشرع المصري الأموال في المادة الأولى من قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 بقوله: "العملة الوطنية والعملات الأجنبية والأوراق المالية والأوراق التجارية، وكل ذي قيمة من عقار أو منقول مادي أو معنوي، وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها، والصكوك والمحررات المثبتة لكل ما تقدم، وبطاقة الدفع الإلكتروني هي منقول مادي لها قيمة مادية بسبب الحق المالي المتعلق بها ،وهو مبلغ الرصيد في الحساب[1].

فضلا عن قانون التوقيع الإلكتروني بموجب القانون 15الذى أعطى تعريفا له بالإضافة الى تعريفه شهادة التصديق الإلكتروني بأنها " شهادة تبين العلاقة ما بين الموقع والمحرر الإلكتروني المنسوب إليه وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع التي تصدر بها الشهادة ". أما قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري فعد جهة الترخيص هيئة تنمية صناعة التكنولوجيا والمعلومات، وبين في المادة 8عدم جواز مزاولة خدمات التصديق الإلكتروني إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة بموجب إجراءات تحددها اللائحة التنفيذية.[2]

وكان من اهتمامات مصر ايضا توفير وسائل الاتصال (الانترنت) للجميع وتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية والتشجيع على ممارسة التجارة الإلكترونية، وتحسين العلاج الصحي عبر وسائل الاتصال والترويج للثقافة المصرية عبر الوسائل الحديثة.

هذا وعملت مصر على انتشار وسائل الدفع الالكترونية في السوق المصري وفى كافة المحافظات والمناطق الريفية قبل الحضرية منها ،هذا فضلا عن تطور الجهاز المصرفي واندماج البنوك لتصبح كيانات قوية تنتشر في كافة ربوع مصر لكي تستطيع تقديم الخدمات المصرفية بصورة فعالة، وتضافر كافة الجهات

[1] محسن الخضيري: **غسيل الأموال الظاهرة وأسباب العلاج** – مجموعة النيل العربية – القاهرة – جمهورية مصر العربية – 2017 – ص 119.

[2] منير محمد الجنبيهي و ممدوح محمد الجبيهي : **التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات** – 2014 – دار الفكر العربي – صفحة 12.

المعنية سوف يؤدى إلى نمو التجارة الالكترونية في مصر ،ومن ثم نمو تجارة مصر الداخلية والخارجيةعامة.

كافة ربوع مصر لكي تستطيع تقديم الخدمات المصرفية بصورة فعالة، وتضافر كافة الجهات المعنية سوف يؤدى إلى نمو التجارة الالكترونية في مصر ،ومن ثم نمو تجارة مصر الداخلية والخارجيةعامة.

2ـ وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في العراق:

لقد نظم المشرع العراقي وسائل الدفع الإلكترونية من خلال مجموعة من القوانين التى تعرض اليها ومن بين هذه النصوص نذكرنص القانون التجار العراقي رقم 30 والذي ينص على "النقل المصرفي عملية يقيد المصرف بمقتضاها مبلغا معينا فى جانب المدين من حساب الآمر بالنقل بناء على أمر كتابي منه وفى جانب الدائن من حساب آخر"[1].

كما نظم المشرع العراقي مؤخرا العمليات المصرفية من خلال مقتضيات المواد (24-27) من الفصل السابع من خلال قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2016.[2]

وقد خول للبنك المركزي العراقي تنظيم أعمال التحويل الإلكتروني للأموال باعتباره مسؤولاً عن أنظمة الدفع وفق قانونه 56 و المسؤول عن السياسة النقدية فى البلاد وذلك من خلال المادة 27 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2016 والتي نصت على الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الثاني: وسائل الدفع المتاحة في تونس والأردن

1- النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في تونس

في سياق مواكبة التطور في هذا المجال كان للبلاد التونسية تجربته فقد انخرطت في النظام الدولي المتعلّق بـ دينارز كلوب Diners club " وصارت تصدر البطاقات البنكية استنادا إلى المنشور عدد 42 الصادر عن البنك المركزي التونسي والذي ينص على أن البنوك لهم إصدار منتوجات مالية جديدة. إلا أن ذلك لم يكن كافيا فقد تم تسجيل فراغا تشريعيا في هذه المادة وفي مجال الدفع الإلكتروني بصفة عامة مماّ جعل العلاقة التي تنظّم الأطراف المتداخلة في عملية الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية تخضع إلى العقود فحسب والتي وصفت بأنها عقود إذعان اختلّ من خلالها التوازن في الإلتزامات المحمولة علىالأطراف وأمام ما يشهده استعمال البطاقة البنكية في تونس بصورة خاصة ووسائل الدفع الإلكتروني

[1] الفقرة الأول من المادة 258 **قانون التجارة العراقي** رقم 30 لسنة 2016.

[2] المادة 27 **قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية** رقم 78 لسنة 2016.

بصورة عامة من انتشار واسع وتقدم مطّردا فانّه تم القيام بعملية تأهيل للشبكة المصرفية التونسية وإعادة هيكلة كاملة وقد تم وضع شبكة للمقاصة المصرفية عن بعد ذات تكنولوجيا حديثة بهدف ضمان النجاح للانتقال للاقتصاد اللاّمادي وتدعيم التجارة الالكترونية وذلك من خلال اعتماد إستراتيجية وإحداث هياكل.ومن بينها القوانين المتعلقة بالتحويل الإلكتروني.

لاشك أن هذا النمط من الدفع يضمن السرعة والأمان فيساهم في دفع مسار التنمية وحفز المستعملين على اعتماد هذه الوسيلة ويجنب الاشكاليات التي يطرحها الدفع بواسطة الشيك أو النقود زيادة على أن هاته الوسيلة تسمح بمواكبة التطورات العالمية التي اصبحت تعتمد أكثر فأكثر على النقد الالكتروني، وانطلاقا من هذه الاعتبارات اصدر المشرع التونسي القانون المتعلق بالتحويل الالكتروني للأموال بموجب القانون عدد 51[1]، المتعلق بالتحويل الإلكترونى للأموال.

2- المقاصة الالكترونية:

كان المستفيد من الشيك أو الكمبيالة ينتظر فترة طويلة قد تبلغ الاسبوعين ليتسنى له الانتفاع بمبلغ الشيك وذلك لما كانت تتميز به الاجراءات اليدوية للمقاصة بين البنوك من بطء، ولتجاوز هذه الاشكالية وتحقيق السرعة والجدوى في عملية المقاصة تدخل المشرع التونسي بمقتضى القانون المتعلق بتنقيح وإتمام بعض الفصول من المجلة التجارية بهدف الإستعاضة عن العرض المادي للأوراق التجارية.

1-2- المعلوماتية والقانون الجبائة:

لم يبق القانون الجبائي بمعزل عن تطورات تكنولوجيات الإتصال اذ نص القانون المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات على إجازة مسك الدفتر اليومي ودفتر الحسابات ودفتر الجرد الى جانب ميزان الحساب على السند الإلكتروني ثم جاء قانون المالية للإجازة مسك المحاسبة وتقديمها الى ادارة الجباية على سند إلكتروني، وتسهيلا على المؤسسات أقر القانون الجبائي نظامين للتصريح عن بعد ،فبالنسبة الى المؤسسات يبقى التصريح عن بعد امرا اختياريا كما يمكنها اختيار التصريح عبر الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تكون ماسكة لمحاسبتها على سند الكتروني أما بالنسبة الى المؤسسات التي تحقق رقم معاملات معين فإن10ملايين دينار بمقتضى القرارالمصرح عن بعد يكتسي صيغة الزامية وذلك دفعا للمؤسسات الهامة لاعتماد الوسائل الإكترونية الحديثة في مسك حساباتها وتطويرها.

1-3- تكنولوجيات الاتصال وحماية المعطيات الشخصية:

[1] القانون عدد89 لسنة 2016 المؤرخ في 2 أوت 2016 والمتعلّق **بتنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة الجنائية الذي أقر عقوبات لجرائم جديدة تتعلق بمجال الإعلامية وخاصة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات.**

إن الكم الهائل من المعلومات التي يتم معالجتها وتبادلها عبر شبكة الانترنت بفرض تحديات كبيرة تتعلق بوجوب حماية المعطيات المتوفرة والحيلولة دون استغلالها لغير الغايات التي جعلت من اجلها والحفاظ على الحياة الخاصة للأفراد من كل انتهاك وهو مبدأ دستوري نص عليه الفصل 9 من الدستور.

وتحقيقا للمبادلة بين وجوب توفير المعلومات الضرورية لمجابهة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وإمكانياتها وبين وجوب توفير كل الضمانات لحماية المعطيات الشخصية للأفراد من انتهاك، تدخل المشرع التونسي بمقتضى القانون لينص بفصله الاول أنه "لكل شخص الحق في حماية المعطيات الشخصية المتعلقة بحياته الخاصة باعتبارها من الحقوق الاساسية المضمونة بالدستور ولا يمكن أن تقع معالجتها إلا في اطار الشفافية واللامادية واحترام كرامة الانسان وفقا لمقتضيات هذا القانون ".[1]

وسعى بذلك المشرع التونسي الى وضع آليات للحماية وإقرار إجراءات مشددة تهدف جميعها الى تحقيق التوازن المنشود بين ضروريات المعالجة وواجب الحماية تتمثل خاصة في وجوب التصريح المسبق بكل عملية معالجة للمعطيات الشخصية يودع بمقر الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، كما حدد القانون حقوق المعني بالأمر واقتضى وجوبيه الحصول على موافقته الصريحة والكتابية قبل معالجة المعطيات الشخصية الخاصة به وخول له طلب اصلاحها أو اتمامها او تعديلها كما حجر القانون احالة المعطيات الشخصية الى غير دون الموافقة الصريحة للمعني بالأمر، وبذلك يحقق الاستغلال الافضل لهذه التقنيات بما يفيد البشر وينفعهم مع تجنب كل الجوانب السلبية التي قد تفضي اليها هذه الاستعمالات، كما أن المادة (8) من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي قد صرحت بإحداث مؤسسة عمومية لا تكتسي صيغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وأسماها الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية وتخضع في علاقاتها مع الغير إلى التشريع التجاري وحددت المادة التاسعة مهام هذه المؤسسة[2].

2- النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الأردن

لقد جاء المشرع الأردنى هو الأخير بمجموعة من القوانين التى نظمت وسائل الدفع وحمايته من بينها ولهذا استجاب المشرع الأردني في قانون المعاملات الإلكترونية بالاعتراف بالتوقيع الإلكتروني حيث عرفته المادة الثانية بأنه (البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها

[1] القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2016 المؤرخ في 17 جويلية 2016 **المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.**
[2] نص المادة 9 من **قانون التجارة والمبادلات التونسى**

أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه).

وقد كان هذا النص بمثابة الميلاد الجديد لمفهوم التوقيع الإلكتروني في القانون الأردني وخصوصاً أن البنوك كانت تتعامل في التوقيع الإلكتروني أيضاً من خلال بطاقات الصراف الآلي ولكن دون حماية تشريعية واضحة حيث كان الأمر يدخل في إطار القواعد العامة والأعراف المصرفية والعقد الموقع مع العميل.[1]

ويلاحظ أن التعريف الذي أورده المشرع الأردني يعد تعريفاً موفقا للتوقيع الإلكتروني وخصوصاً ربط التوقيع برسالة المعلومات الإلكترونية في، كما أن القانون الأردني أكد الطابع المميز للتوقيع الإلكتروني بما يسمح بتحديد هوية الشخص الذي أجرى التوقيع ويميزه عن غيره.

وقد عرفت المادة الثانية من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني إجراءات التوثيق بأنها "الإجراءات المتبعة للتحقق من أن التوقيع الإلكتروني أو السجل الإلكتروني قد تم تنفيذه من شخص معين أو لتتبع التغيرات والأخطاء التي حدثت في سجل إلكتروني بعد إنشائه بما في ذلك استخدام وسائل التحليل لتعرف الرموز والكلمات والأرقام وفك التشفير والاستعادة العكسية وأي وسيلة أو إجراءات أخرى تحقق الغرض المطلوب وعرف شهادة التوثيق في المادة ذاتها بأنها " الشهادة التي تصدر عن جهة مختصة مرخصة أو معتمدة لإثبات نسبة توقيع إلكتروني إلى شخص معين أو استناداً إلى إجراءات توثيق معتمدة ".

وقد تناولت المواد (30 – 34) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني بيان إجراءات توثيق السجل والتوقيع الإلكتروني. حيث تطرق فى المادة (34) إلى اعتماد شهادة التوثيق.

أما فيما يخص حماية وسائل الدفع الإلكترونى فإن المشرع الأردنى تطرق الى النص على بعض الجرائم. فلقد عرفت المادة الثانية من مشروع قانون مكافحة عمليات غسيل الأموال الأردني المال بأنه : "كل عين أو حق سواء أكان مادياً أم معنوياً، منقولاً أم غير منقول، محسوساً أم غير محسوس، موجوداً داخل المملكة أم خارجها، وكذلك أي وثيقة أو سند مهما كان شكلها أو طبيعتها تثبت ملكية العين لأحد الأشخاص أو نسبة الحق له" ومن خلال هذا التعريف فإنّنا نرى أن بطاقة الدفع الإلكتروني تندرج تحت تعريف المال الوارد في هذا المشروع. كما نصت المادة الثالثة من ذات المشروع على ما يلي:

[1] إبراهيم الدسوقي أبو الليل، **بحث حول التوقيع الإلكتروني ومدى أهميته في الإثبات " دراسة مقارنة "، مؤتمر القانون والحاسوب**، جامعة اليرموك، اربد الأردن تموز 2015،ص12 -14.

- تبديل أي مال غير مشروع أو تحويله، أو توظيفه لغرض إخفاء مصدره، أو مكان وجوده، أو حركته، أو ملكيته.

- إخفاء، أو التمويه على طبيعة أي مال غير مشروع، أو مصدره، أو مكان وجوده، أو حركته، أو ملكيته، أو إعطاء أي معلومة مضللة بشأن ذلك[1]".

المطلب الثالث: المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني

إن من بين العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية في القرن الحادي والعشرين، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية رائدة في مجال إنتاج و تسويق هذه الوسائل في مختلف بلدان العالم، ومن أشهرها ما يلي:

1- المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات

تعتبر المنظمات العالمية بمثابة نادٍ، حيث تمتلك العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها، وتمنح تراخيص بإصدارها للبنوك، لكنها لا تقوم بإصدارها بنفسها، وأشهر هذه المنظمات هي:

1-1- الفيزا العالمية:

مقرها بالولايات المتّحدة تمنح تراخيص للبنوك بإصدارها بطاقة فيزا، يعود تاريخها إلى عام وتعد أكبر نظام دفع في العالم، فبطاقاتها وشيكاتها السياحية مقبولة لدى أكبر المحلات التجارية في العالم حيث بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة حوالي 510,5 مليون بطاقة لتصل إلى 5,5 مليار بطاقة و لها 24 مليون نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها بـ 3,3 تريليون دولار أمريكي، أما عدد أعضائها 21.000 عضو مؤسس يتوزعون على 15 بلد.[2]

تدير هذه الشركة منظومة (Visa/ plus) التي تعتبر أكبر شبكة للصراف الآلي في العالم. كما استطاعت امتلاك مؤسسة (inter Link)التي تعتبر أكبر شبكة للصراف الآلي التسديد عند نقاط البيع، كما تدير هذه الشركة دار المقاصة المؤتمتة، وهكذا أصبحت هذه الشركة شاملة لخدمات المدفوعات والمعالجة الالكترونية للبيانات، وتنتشر فيزا في جميع أنحاء العالم تقريبا حيث يصدرها بنك في بريطانيا وهو (Barclays Bank).[3]

---

[1] أروى فايز الفاعوري وإيناس محمد قطيشات : **جريمة غسيل الأموال (المدلول العام والطبيعة القانونية)**- دار وائل للنشر- عمان- الأردن- الطبعة الأولى- 2002 - ص 23.

[2] هلا أبو حجلة، **وسائل الدفع الالكترونية تحفز الاقتصاد**،على الموقع الالكتروني: www.qddustour.com. consulté le 02/05/2023 à 23:15

[3] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سبق ذكره – ص 51.

حاليا تصدر منظمة فيزا الكثير من أنواع البطاقات أهمها: بطاقة فيزا الفضية، بطاقة فيزا الذهبية، وبطاقة فيزا إلكترون، وتعتبر منظمة الفيزا أكثر المنظمات انتشارا في العالم، و لضمان تقديم أحسن الخدمات فإنه تم تقسيم هذه المنظمة إلى ستّة مناطق هي:

- آسيا و الباسفيك (Visa Asia/ Pacific)
- كندا (Visa Canada).
- الاتحاد الأوروبي (Visa E.U)
- أمريكا اللاتينية (Visa Latin America)
- الولايات المتحدة الأمريكية (Visa U.S.A)

وتعتبر منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (CEMEA) من أكبر المناطق من الناحية الجغرافية إذ أنّها تغطي 92 دولة في ثلاث قارات و تخدم حوالي 300 مليون عضو في المناطق الآتية:

- منطقة وسط و شرق أوروبا.
- منطقة الشرق الأوسط.
- منطقة إفريقيا.

وبلغ عدد البطاقات المصدرة في هذه المنطقة 10,5 مليون بطاقة في نهاية عام 2000 بإجمالي استخدامات 26 بليون دولار أمريكي، ويقع المقر الرئيسي (CEMEA) في مدينة لندن كما يوجد مجموعة أخرى من المكاتب الإقليمية في جنوب إفريقيا و دولة الإمارات العربية المتّحدة وبولندا.

للعلم فإن كل أعضاء الفيزا الدولية مؤسسات مالية ومصرفية، لها الحق في تقرير السياسة التي تدار بها منظمة الفيزا، ولكل عضو الحق في التصويت أو اختيار ممثليه لمجلس الإدارة الفيزا، حيث حقوق التصويت توزع على الأعضاء بنسبة المصاريف التي يدفعها الإدارة الفيزا، حيث حقوق التصويت توزع على الأعضاء بنسبة المصاريف التي يدفعها كل عضو.[1]

2.1 – ماستر كارد العالمية:

هي شركة مقرها الولايات المتّحدة الأمريكية ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات، فلها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية.(Maestro CirrusMaster Card) ولها مؤسسات مالية

[1] زيدان محمد مرجع سبق ذكره – ص 80.

معينة بخدمة المستهلك، وفي مجال الأعمال في 210 دولة وإقليم بأكثر من 4.000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما لها أكثر من 23.000 موزع (شركات عضوة) في العالم، وماستر كارد لها موزعين عالميين يتمركزون في المناطق الآتية: آسيا والباسفيك، أمريكا اللاتينية وكاريبي، الولايات المتّحدة الأمريكية، جنوب آسيا، الشرق الأوسط و إفريقيا.[1]

هي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف، ومن أشهرها ما يلي[2]:

- **أمريكان إكسبريس:**American express مؤسسة مالية كبيرة تزاول الأنشطة المصرفية، ولها ثلاثة أنواع من البطاقات التي تصدرها وهي: أمريكان إكسبريس الخضراء (وهي بطاقة لعامة الناس)، وأمريكان إكسبريس الذهبية (تمنح للأثرياء)، وأمريكان إكسبريس الماسية (عن طريقها يتم استيفاء حقوق التجار والمؤسسات ولا تلزم حملة بطاقتها بفتح حساب لديها).
- **الدينرز كليب:**Dinners club تعتبر رائدة رغم صغر عدد حملة بطاقتها، ويملك بنك (Citibank)الأمريكي شركة دينرز كليب وتصدر هذه الشركة بطاقة (Charge Card) لعامة الناس، وبطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال، وبطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى مثل شركة الطيران البريطانية.[3]

3.1 نماذج لبطاقات عالميــة: تمثل الأشكال الآتية عن بطاقات عالمية:

الشكل رقم (5): بطاقة فيزا عالمية

Carte visa,consulté le "3/5/2023 à 9:15 https://www.visa.fr/payer-avec-visa/trouver-une-carte.html :المصدر

[1] Master Card-Company **Fact Sheet**"consulté le 26avril2023 http://www.master card international.com.

[2] كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، 2012، ص:3.

[3] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سبق ذكره– ص 52.

الشكل رقم(6): ماستر كارد العالمية

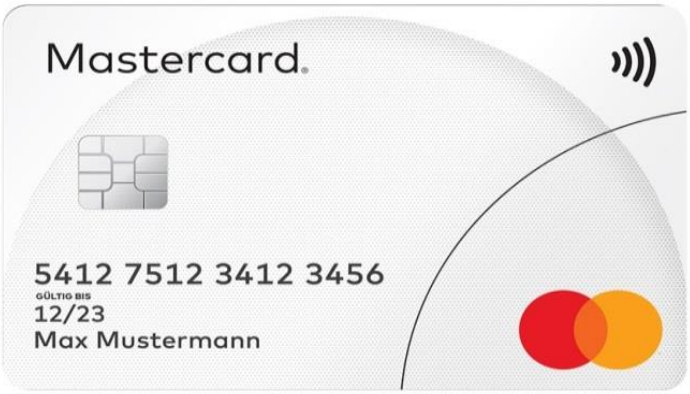

المصدر: Master

card,consulté le "3/5/2023à 21:00 https%3A%2F%2Fwww.mastercard.fr

خلاصة الفصل الأول

بالرغم من تعدد انظمة الدفع إلا أن لها دائما الهدف نفسه وهو اتاحة الفرص لتحويل الاموال من حساب في بنك إلى حساب في بنك اخر لأغراض متعددة ، ومع تطور التكنولوجيا ظهرت أنظمة دفع جديدة فضلها معظم الافراد على انظمة الدفع التقليدية لمزاياها التي تمنحها لهم ، من اختصار للوقت وتوفير للجهد

وهي انظمة دفع إكترونية ظهرت مع ظهور التجارة الالكترونية وشبكة الانترنت اذ أصبحت أنظمة الدفع التقليدية غير مجدية في هذا النوع من التجارة الذي يتطلب الى وسائل اكثر تطور والحادثة المتمثلة في وسائل الدفع الالكترونية التي اتخذت عدة اشكال وهي البطاقات البنكية، البطاقات الذكية،الشيكات الالكترونية ،التحويلات الالكترونية و النقود الإلكترونية المحافظ الإلكترونية وكل من هذه الوسائل يؤدي دورا مهما في تسريع وتأدية الخدمة للافراد بكل أمن وسلامة.

مقدمة الفصل الثاني

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية، وتطورها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، الامر الذي يتلاءم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية، ويحقق للبنك نموا في حجم عملياته وارباحه من ناحية أخرى.

إذ لجأت البنوك إلى وسائل ونظم دفع حديثة اثناء رسم استراتيجيتها وذلك بفضل ما توفره هذه الوسائل من معلومات دقيقة عن الزبائن، وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المخصص لخدمة الزبائن، كما أن البنوك وجدت فيها أجوبة وحلولا للمشاكل التي كانت تواجهها وعلى رأسها جودة الخدمات بحيث ساهمت هذه الوسائل في تحسين نوعية الخدمات المقدمة لزبائنها، فبالرغم من وجود مجموعة الدول التي شرعت في استعمال الوسائل الحديثة ،غير أن هناك بعض الدول لم تشرع بعد في استعمال واستخدام هذه الوسائل وان استخدمتها فبشكل صغير، ونخص بالذكر الجزائر، حيث يعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذو أولوية بالنسبة لها في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس من منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

المبحث الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية

النظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارسها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة.

حيث أن القطاع الذي اعتبره قانون النقد والقرض العامل الرئيسي للانتقال إلى اقتصاد السوق، مازال في انتظار التحولات التي تجعل منه لا محالة العنصر الفعال والحيوي على جمع الموارد وتمويل الاقتصاد، إلا أنه في الوقت ذاته يحتاج غلى محيط مهيئ ووسائل حديثة تمكنه من الاستمرار في تحقيق الأرباح.

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري كأي دولة من عدد البنوك تختلف حسب تخصصها والدور الذي تلعبه،وتعدد اشكال البنوك راجع إلى التغيرات العميقة والإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري والرغبة في مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة الحاصلة في العالم ،لهذا سيتم توضيح مختلف الإصلاحات والتحديات التي مر بها.

المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

قبل التعرض لتطور النظام المصرفي والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال تستعرض بإيجاز الجهاز المصرفي الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي.

1. النظام المصرفي خلال الاحتلال الفرنسي[1]:

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كإمتداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي، ونتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى، والسبب هو اعتبار الجزائر موطنا وقارا للمعمرين المحتلين.

إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة، كانت وظيفية الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم أما بالنسبة لسياسة الائتمان فكانت انعكاسها لمثيلتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين

[1] بلعزوز بن علي،كتوش عاشور،**واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**،الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،يومي14-15ديسمبر 2014.

فقط، فخصصت جل المصارف لتمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد، وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلاحين الجزائريين والدليل على ذلك هو توزيع هذه المصارف وتمركزها في المناطق الأهلة بالسكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية.

ورغم تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي آنذاك، إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظ به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.

2. النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال[1]:

غداة الاستقلال ورثت الجزائري عن النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتجاوز العشرين (20) بنكا، ولقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة في الميدان المالي هو تأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة فبذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها من ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت في إنشاء نظام بنكي جزائري عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيسي بنوك جديدة.

وبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا تابعا للاقتصاد الفرنسي وقائما عن النظام الحر اليبيرالي وبرغم من إنشاء مؤسسات مالية ووطنية بعد الإستقلال مثل البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية البنك العمومي، البنك الجزائري للتنمية، إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائما في شقه الأول على النظام الرأسمالي ،وفي شقه الثاني على النظام الاشتراكي تحت سيطرة الدولة.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات التي مربها النظام المصرفي الجزائري

شملت الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني أيضا القطاع البنكي، وذلك حتى يتكيف مع آليات اقتصاد السوق وبالتالي الاعتماد على تقنيات حديثة للتسيير قصد تحقيق الفعالية وتحسين الأداء.

ومن أهم هذه الإصلاحات قانون 86/ 12، وقانون 01/88 المتعلق باستقلالية المؤسسات، وقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

1. الإصلاحات المصرفية قبل صدور قانون النقد والقرض[2] (10/90):

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص178.
[2] نفس المرجع السابق، ص195.

ظهرت التغيرات التي دخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام صعبا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به، فكان قانون 12/86 المؤرخ في 08/19/ 1986 والمتعلق بنظام القرض والبنك الذي أدخل عدة إصلاحات يمكن ذكرها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي وظيفته كبنك للبنوك، وتم الفصل بينه وبين البنوك التجارية.
- وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها، إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.
- استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية خاصة تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.
- إعادة النظر في القروض الممنوحة للخزينة من طرف البنك المركزي إذ اصبح يحددها المخطط الوطني للقرض (PNC).
- تقليص دور الخزينة، وعلى الرغم من هذه التعديلات اتضح ان القانون المصرفي لعام 1986 لا يتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسة الاقتصادية، لذا كانت المصادقة على القانون 01/88 04/88 بالنسبة للبنوك التجارية مرحلة أساسية ، وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد التجارة.

وبعدها جاء قانون/06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 السابق الذكر ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات. وفي هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذه القانون وعرضها فيما يلي:[1]

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية، ومبدأ الربحية والمردودية.
- بإمكان المؤسسات المالية غير البنكية القيام بعمليات التوظيف.

[1] بن عبد العزيز فطيمة،تيميزار أحمد،**تعامل البنوك الجزائرية مع المؤسسات الإقتصادية** ،الملتقى الوطني حول المظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والإقتصادية ،المركز الجامعي بشار،يوم 24-25أفريل 2017.

- يمكن للمؤسسات البنكية اللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
- أصبح للبنك المركزي دور أساسي في تسيير السياسة النقدية.

2. الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض(10/90):

بهدف مواكبة التشريع المعمول به في معظم الدول لاسيما منها المتطورة، تمت المصادقة على قانون النقد والقرض كإصلاح جذري للمنظومة البنكية، و يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه لتكيفه مع الإحتياجات التي يمليها السوق والواقع الاقتصادي العالمي الجديد، ويهدف هذا القانون إلى[1]:

- تحرير الخزينة العمومية من عبء القروض وجعل ذلك من مهام المصرف.
- إعادة التأهيل للبنك المركزي المركزي في تسيير النقد والقروض ومنحه الاستقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية وكذا منحه امتياز الإصلاح النقدي.
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة خصوصا أن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق هذا الأخير الذي يرغمنا في القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي.
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة وتسيير البنك المركزي.
- منح مجلس النقد والقرض السلطة النقدية.
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه من خلال إجراءات وضعها بنك الجزائر منها صدورقانون الاستثمارات وإنشاء سوق مالية.
- حماية الودائع.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري:

[1] ليندة داوس،**الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية**،مذكرة ماجيستير أم البواقي، دفعة 2014-2015،ص121.

ترتبط مقدرة المصارف على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلة منافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطور أساليب الرقابة.

ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسين هما: التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

1. التحديات الداخلية:[1]

ومن أهمها ما يلي:

- **صغر حجم البنوك:** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائري من حيث زيادة أصلها و رؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الأن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.

- **التركيز في نصيب البنوك:** يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على اداء السوق.

- **تجزئة النشاط البنكي:** لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة غلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.

[1] مليكة زغيب،حياة نجار،**النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**،الملتقى الأول حول المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي يومي 14-15 ديسمبر،الشلف،2014.

– **هيكل ملكية البنوك:** يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، وقد اثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث أنه من بين 13 مصرف مرخص، تمتلك السلطات العمومية 8 بنوك وهي الأكبر حجما.

– **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين.

– **القروض المتعثرة:** أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها.

– **ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة:** يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدورة جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

– **ضيق السوق النقدي:** يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد، وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط

الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

- **قيود مالية محاسبية وتنظيمية:** ومنها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك.

- **قيود قانونية:** وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية والتعليمات التنظيمية التي تأطير النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية.

2. التحديات الخارجية:

تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد ومن أبرز هذه التحديات نذكر[1]:

- **ظاهرة العولمة:** ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

- **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية:** انتشرت هذه الظاهرة إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

- **ظاهرة اندماج البنوك:** اندماج البنوك من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة.

[1] مليكة زغيب،حياة نجار،مرجع سبق ذكره.

– **ظاهرة البنوك الإلكترونية:** تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامها البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة)، وحتى أيام العطل، ومن أي مكان، وبأي وسيلة كانت

المبحث الثاني: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية.

ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر.

المطلب الأول: مشروع نظام الدفع في الجزائر

أمام هذا الوضع ونظرا للتطورات المصرفية في ميدان أنظمة الدفع،وجدت الجزائرنفسها مجبرة على ضرورة اتخاذ موقف إزاء تردي خدماتها،وذلك بالإستفادة من التطورات التكنولوجية،وآخر ما توصل إليه في مجال وسائل الدفع،من أجل إعادة الإعتبار لوسائل الدفع التقليدية ،وتطبيق وسائل الدفع إنطلاقا من سنة 2005 بانطلاق مشروع البطاقات البنكية للدفع والسحب،وشهدت سنة 2006انطلاق مشروع المقاصة الإلكترونية بدلا من المعالجة الورقية مما سيخفض مدة الانتظارإلى 5أيام،وأيضا التحويلات هي الأخرى خضعت بالاهتمام حيث شهدت تنفيذ مشروع يطلق عليه نظام الدفع الفوري لمبالغ كبيرة اين سيتم معالجة التحويلات البنكية في الوقت الحقيقي ،ونظام المقاصة الالكترونية.

نظام الدفع لدولة ما يتكون من هيئات مالية وسيطة،عمليات التسوية (المقاصة)[1]،ووسائل الدفع سواءا الكتابية والإلكترونية والهيئات التي تتدخل مباشرة في خلق أو تسيير وسائل الدفع في الجزائر هي بنك الجزائر ،البنوك التجارية،الهيئات والمؤسسات المالية،الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية.

المطلب الثاني: أهداف مشروع نظام الدفع في الجزائر

– يجب أن يضمن تطوير نظام دفع اي دولة تحقيق الأهداف الآتية:

- ❖ تبني نظام دفع وقوانين تناسب حاجيات المستخدمين وإلزامية تحقيق اقتصاد متطور يتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

[1] عامر بشير، **تحديث البنوك التجارية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر2012.

- ❖ تخفيض فترات المقاصة،خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع والتي تستخدم وسائل الدفع الورقية (شيك،سند لأمر ،سفتجة).
- ❖ تعميم وتحسين ميكانيزمات تغطية الشيكات ووسائل الدفع الأخرى التي تعتمد على دعامة الورق وكذلك نظام التحويلات.
- ❖ ترقية استعمال وسائل الدفع الكلاسيكية،وذلك حتى تحل محل النقود في الجزائر

– النقاط التي تسعى المجموعة البنكية الجزائرية لتحقيقها: تحاول المجموعة الجزائرية تحقيق النقاط الآتية[1]:

- ❖ تطوير شبكة اتصالات بنكية.
- ❖ استخدام هذه الشبكة بما يتلاءم وسائل الدفع والعمليات البنكية.
- ❖ انطلاق الاعمال المتضمنة تنسيق،تنظيم وتسييروسائل الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية ومحاولة تخفيض مدة معالجتها.
- ❖ وضع مقاصة إلكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي.
- ❖ وضع نظام معلوماتي للمصارف يسمح توسيع العمليات عن بعد.

المطلب الثالث: مراحل تطبيق مشروع نظام الدفع في الجزائر

في إطار هذا المشروع تم وضع برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة المشروع،

1- مجموعات برنامج الأعمال

حيث تجتمع هذه المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمنافسة الأعمال المحققة وطريقة العمل ويتعلق الأمر بالمجموعات التالية:

– **مجموعة الهندسة الإجمالية:** تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني انطلاقا من التجريد المادي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك ،وتكون البداية بالشيكات ذات المبالغ الكبيرة،حيث تتكفل هذه المجموعة بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصة الإلكترونية والاعتماد على الدعائم الإلكترونية بدلا من الورقية.

[1] عبد الرحيم وهيبة ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية،دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة الماجيستير ، قسم علوم التسيير، فرع نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2014.

- **مجموعة وسائل الدفع:** تقوم المجموعة بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية بالإضافة إلى السحب من الموزعات الآلية للنقود DAB والدفع بالبطاقة مع محاولة معرفة ايجابيات ومشاكل هذا النظام من وجهة نظرالبنك المركزي،البنوك التجارية وحق العملاء لمحاولة إيجاد الحلول،بالإضافة إلى أن التحليل الكمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة مما يسمح بمعرفة حدود النظام المعلوماتي الحالي للبنوك مدى قدرته على إعداد إحصائيات حول حركة وسائل الدفع[1].
- **المجموعة النقدية:** يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية كما قامت المجموعة بمناقشة العراقيل التي تواجهها النقدية في الجزائروناقشت أيضا المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية،نوع البطاقة ذات رقاقة من النوع EMV،عمولة البنك،دراسات السوق وطبيعة بنية البنوك.
- **مجموعة القانون:** يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية.
- من أهم ما طرح في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر والذي تم العمل به ابتداء من سنة 2006 هو نظام الدفع الفوري لمبالغ كبيرة ARTS كما يرمز له دوليا بRTGS

2- نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ومبادئ تشغيله

يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة بأنه: نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام[2].

كما يعرف على أنه: نظام تنفذ فيه الأوامر الخاصة بالتحويل والدفع في الوقت الحقيقي[3]. إن نظامARTS يتكفل بمعالجة وتسوية تحويلات الأموال بصفة فورية أي في وقت حقيقي وعملية بعد عملية وهو يقوم على المبادئ الآتية:

1.2 مكونات النظام:

يتكون نظامARTS من أرضية إنتاج تتضمن تجهيزات الإعلام الآلي وبرمجيات الدفع مرتبطة بأرضية تدعى مشترك أو مساهم مركبة على مستوى المصارف ،هذه الأرضية مجهزة لنظام النجدة عن

[1] عبد الرحيم وهيبة ،نفس المرجع.
[2] عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 114/113.
[3] محمد يدو، **تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ودورها في تحديث الخدمات المصرفية**، دراسة جالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية ونقود وبنوك ، جامعة دحلب بالبليدة، الجزائر ،2017، ص112.

بعد (ارضية للنجدة ضد الحرارة والبرودة) يسهر على تأمين وأرشفة كل المعطيات التاريخية المتعلقة بالمدفوعات ويأخذها على عاتقه في حالة وجود صعوبات كبيرة تواجه عمل النظام مثل (الزلازل والفيضانات) في المنطقة .

2.2 العمليات التي يعالجها النظام:

تتمثل العمليات التي يعالجها هذا النظام في ما يلي:

- ✓ الأموال المحولة بين البنوك أو البنك المركزي مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياط الإجباري بتقليل المخاطر التنظيمية.
- ✓ المعالجة السريعة للمدفوعات التي تتم في أسواق رأسمالية كالبورصة والسوق النقدي، مما يحسن ويزيد من تطورها ، ويسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل وتفوق مليون دينار ومعالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجالية وفورية ، وبصورة اجمالية (عملية اجمالية) وذلك دون تأجيل،أي أنه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات.

2-3 هندسة النظام:

إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز ARTS المتمركزين ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة ARTS التي تمكن من إرسال وتلقي أوامر التحويل ، وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية.

الشكل رقم (7): تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقيARTS

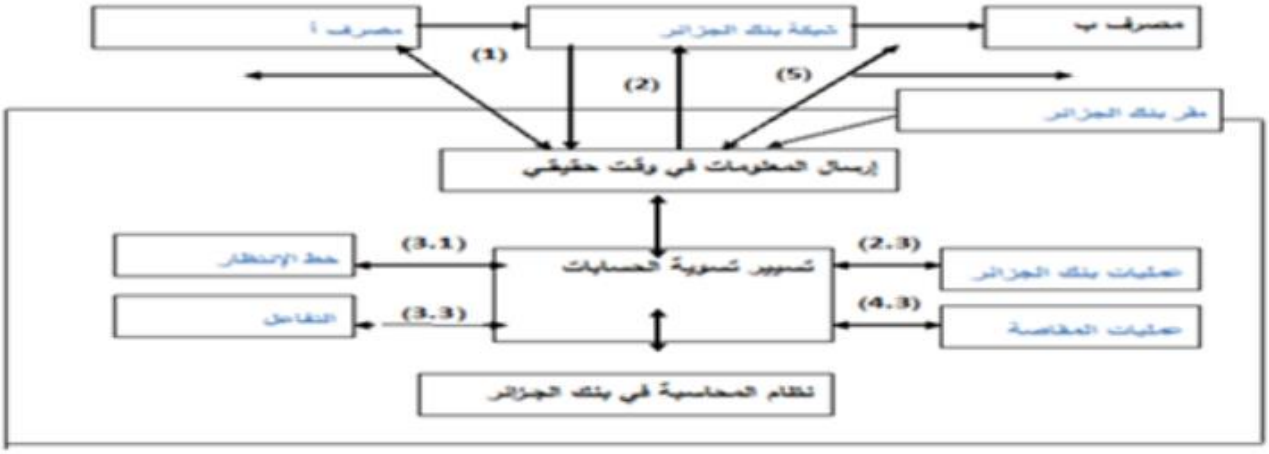

المصدر: بوعافية رشيد ، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجيستير، جامعة البليدة، 2015،ص173.

إن هذا النظام يقوم بالوظائف التالية:

- مراقبة المراسلات القادمة من المشاركين.
- تسيير أوامر الانتظار.
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها.
- تخصيص مبالغ المقاصة.
- المعالجة في نهاية اليوم.
- إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام[1].

النظام الثاني الذي طرحته الجزائر وتم العمل به في بداية سنة 2006 هو نظام الدفع للمبالغ الصغيرة، ويتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء كانت وسائل دفع تقليدية أو إلكتروني(الشيك، التحويل السفتجة، إشعار بالاقتطاع، السند لأمر).

يهدف هذا النظام إلى وضع نظام مقاصة خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض ،وهو يسمح بتبادل كل وسائل الدفع، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 15ماي2006 حيث بدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات، وأدخلت الوسائل الأخرى تدريجيا في النظام، وتتدخل الهيئات التالية في عملية تسييره وهي بنك الجزائر، البنوك التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية.

3. نظام المقاصة الإلكترونية:

يعرف نظام ATCI بمعالجة آلية لوسائل الدفع العام وصكوك وتحويل واقتطاع، وعمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية ،باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئيةScanners والبرمجيات المختلفة ويمثل هذا القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطور وفق المعايير الدولية لتحسين الخدمات البنكية المقدمة للزبائن.

3-1 الوظائف الاساسية لنظام المقاصة الإلكترونية[2] :

تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الآلية في ما يلي:

- تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل الدفع غير المادية.
- تسيير المقاصة المتعددة الأطراف، مما يسمح بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أدوات الدفع (الشيك ، التحويل ، البطاقة البنكية ، السفتجة).

[1] عامر بشير، مرجع سبق ذكره ، ص112.

[2] أكون فتيحة، **نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**،المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد07، أفريل 2017، ص381.

- إعادة دفع أرصدة المقاصة في نظام الدفع للمبالغ الكبيرة وتسويتها.
- استلام الشيكات الممسوحة ضوئيا (Les chèques Scannés)، وإعادة توجيهها للبنوك المسحوبة منها.
- الحفاظ على أرشيف للمعطيات الإلكترونية.

3-2- أهداف المقاصة الإلكترونية:

تتمثل هذه الاهداف في[1]:

- اكتساب نظام مقاصة آلي وعصري ناجح.
- أن تكون التبادلات والمعاملات بين البنوك جد آمنة.
- عصرنة وسائل الدفع ما بين البنوك.
- تحسين حلقات التداول المادي للقيم، وتخفيض تكلفة المبادلات بين البنوك.
- تحسين نوعية وصحة المعلومات.
- ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل (تخفيض آجال التحصيل بين البنوك).
- غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.

المبحث الثالث: الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19

لقد كان لجائحة "كوفيد19" تأثير كبير على المجتمعات والأعمال و خصوصا في ظل العزل الاجتماعي الشامل الذي فرضته مختلف الحكومات في العالم، وقد ترافق مع هذا الإجراء توقف مختلف الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية وبدا انهيار البورصات وواجهت الشركات وضع صعب، وزاد الوضع تزامنا يوما بعد يوم مع انتشار فيروس كورونا المستجد أثرا اقتصاديا بالغ الشدة قد تتأتى عنه تحولات عالمية كبرى . فاتجها العالم باسره نحو استخدام تكنولوجيا الانترنت ومختلف وسائل الاتصال لمواصلة حياتهم عن بعد وحتى التسوق أصبح يمارس عن بعد خوفا من التجمعات ، وغرق الاقتصاد في أزمة غير مسبوقة وغير متوقعة ، من هنا فإن التحول نحو التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية أضحى الحل الأنجع لمواصلة الحياة اليومية ، وعلى هذا الأساس فإن المستفيد الأكبر من هذا الوضع شركات قطاع التكنولوجيا والانترنت ،خصوصا مع لزوم اكثر من مليار شخص منازلهم ولجأ الجميع إلى الخدمات الالكترونية ومختلف التطبيقات الجديدة التي تسمح بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا.

[1] أكون فتيحة، مرجع سبق ذكره ص 382.

المطلب الأول: تطور التجارة الإلكترونية خلال الفترة "2016 2020"

على الرغم من عدم تطور الجزائر في مجال التجارة الإلكترونية ما بين المنظمات والزبائن تمثلت في البيع والتجزئة الإلكتروني . ويتم التعامل بين المنظمة والأفراد سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي [1]. وعليه يمكن تمثيل التغيرات في قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية B2C خلال الفترة الممتدة مابين 2016 . 2020 في الشكلين الموالين:

الشكل رقم (8): تطور قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية B2C خلال الفترة2016-2020.

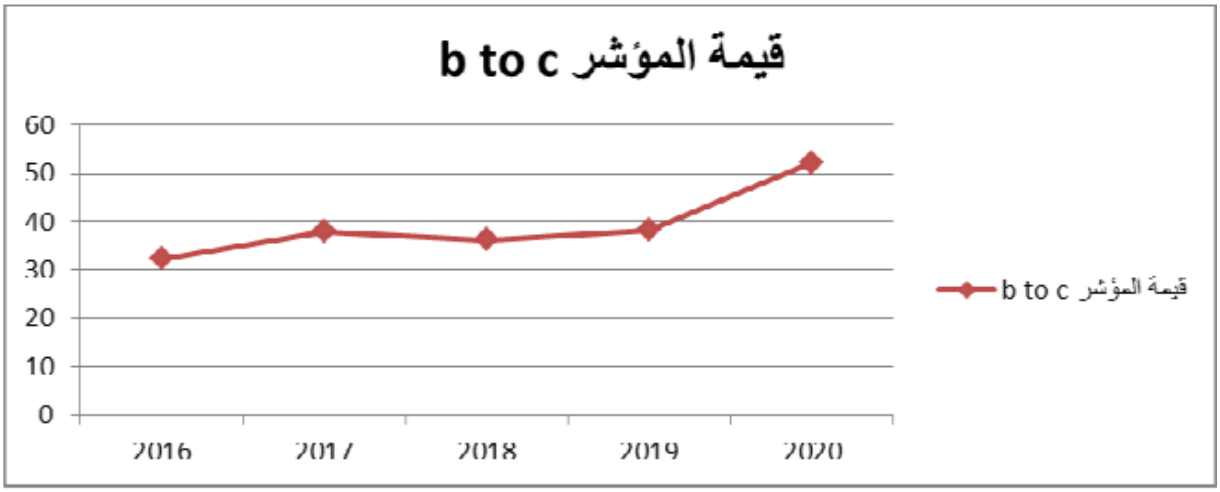

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على تقارير أونكتاد.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (8) أن قيمة مؤشرB2C سنة 2016 كانت تقدر بحوالي 32,3 ، حيث احتلت الجزائر المرتبة 95 عالميا ، بينما في سنة 2017 بلغت قيمة المؤشر B2C حوالي 38 واحتلت المرتبة 97 عالميا وذلك يفسر تقدمها عن السنة التي قبلها عالميا . أما في سنة 2020 فقد تقدمت الجزائر 27 مرتبة عن سنة 2019 حيث قدرت نسبة المؤشر B2C ب52,2 وهذا التقدم الجيد الذي حققته الجزائر يعود حتما إلى ما تسببت فيه جائحة "كوفيد19" والتي دفعت العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نحو تطبيق التجارة الإلكترونية والاستفادة من مميزاتها.

[1] بن نامة فاطمة الزهراء، عدة محمد، بن نامة نورية، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائرقبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية إحصائية**،مجلة الاقتصاد والبيئة ،العدد 03 ، لسنة 2021.

الشكل رقم (9): تطورات مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية

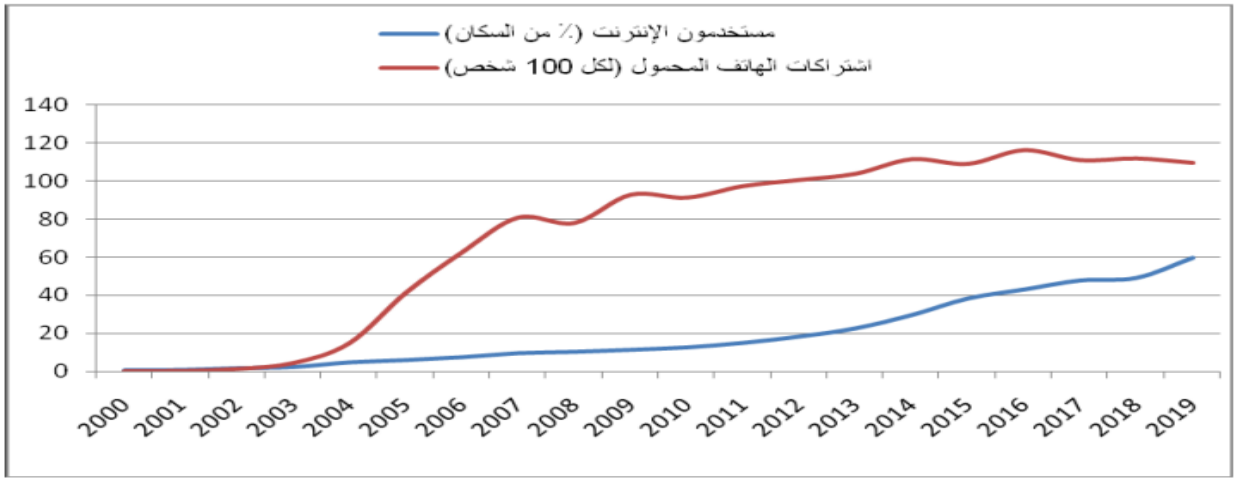

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من الشكل رقم (9) بأن كل مستخدمي الانترنت واشتراكات الهاتف المحمول خلال السنوات 2000،2001،2002 كانت شبه منعدمة وهذا ما يفسر أن التجارة الإلكترونية كانت لا تزال لم تبدأ في الظهور بالجزائر. بينما بدأت في التطور والظهور خلال السنوات الأخيرة وخاصة سنة 2018 و 2019 وهذا يعود إلى بداية الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

الشكل رقم (10): تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في الجزائر

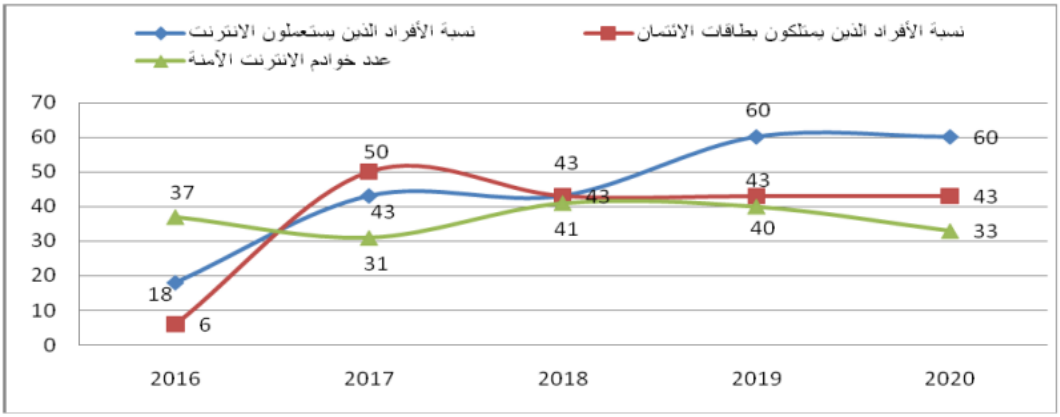

المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على تقارير أونكتاد.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(10) بأن مؤشرB2C للتجارة الالكترونية في الجزائر يستند على ثلاث مؤشرات فرعية والتي هي نسبة الأفراد الذين يستعملون الإنترنت. نسبة الأفراد الذين يمتلكون

[1] بن نامة فاطمة الزهراء، عدة محمد، بن نامة نورية، مرجع سبق ذكره، ص80-81.

بطاقات الإئتمان وعدد خوادم الإنترنت الآمنة ، ويمكن القول بأن خلال سنة 2020 كانت أكبر نسبة مساهمة في مؤشرB2C تعود للأفراد الذين يستعملون الإنترنت، ثم تلتها نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الإئتمان فعدد خوادم الإنترنت الآمنة.

المطلب الثاني: تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائرخلال الفترة 2016.2021

منذ أكتوبر 2016 ، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الاولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الادرات).ويوجد 83 موقع تجاري منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي ما نتج عنه حوالي 7478914 معاملة موزعة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(2): تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2016.2021)[1]:

الوحدة: معاملة

القطاعات السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	ماي2021
اتصالات سلكية ولا سلكية	6536	86286	138495	141.552	4210.284	2735.260
نقل	388	5677	871	6292	11350	16456
تأمينات	51	2467	6439	8342	8845	1783
كهرباء ماء	391	12414	29722	38806	85676	42487
خدمات إدارية	0	0	1455	2432	68395	29530
مقدمي الخدمات	0	0	0	5056	213175	29530
بيع البضائع	0	0	0	0	235	3127
المجموع الكلي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	4593960	2992329

المصدر: (مجمع المنفعة العامة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي،2021).

[1] مغتات فيصل عبد الهادي، سعداوي عبد العالي، **جائحة كورونا وأثرها على التجارة الإلكترونية** ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم التجارية ،تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم ،2021-2022.

الشكل رقم (11): تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر لسنة 2021

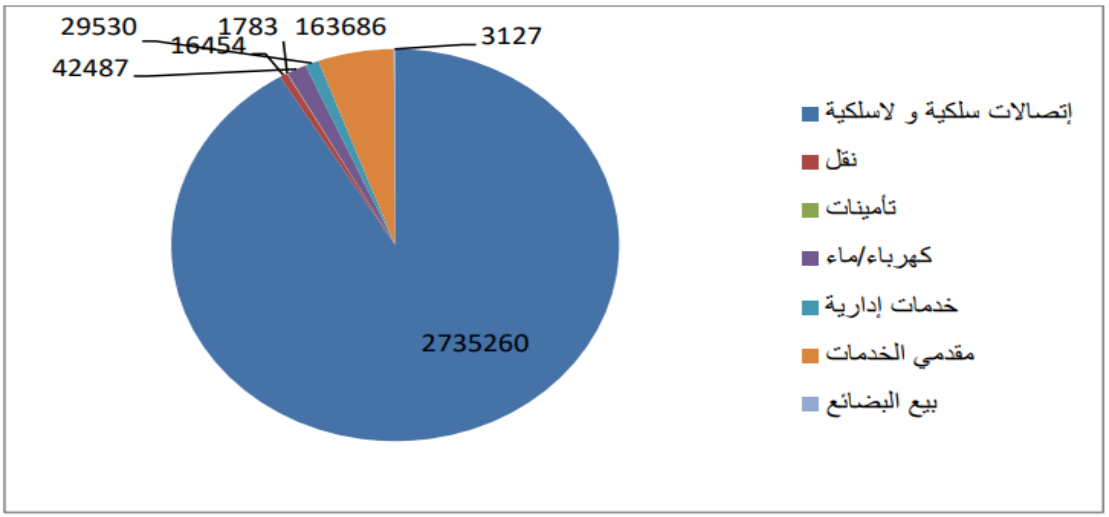

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (2).

نلاحظ أن عدد معاملات نظام الدفع الإلكتروني البنكي في تزايد مستمر منذ سنة 2016 إلى غاية 2021 خاصة 2020 والسداسي الأول من 2021، وذلك في ظل جائحة "كوفيد19"،فمع انتشار هذا الوباء انتعشت التجارة الالكترونية وتطور نظام الدفع الإلكتروني البنكي. إذن أدت جائحة كورونا إلى تسريع التحول نحو عالم رقمي أكثر.

المطلب الثالث : نشاطات السحب والدفع في المحطات الإلكترونية.

تضم الحضيرة الوطنية للشبابيك (الموزعات الآلية) لسنة2021 ،3030 آلة بزيادة تقدر ب0,17 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول 2020 كما بلغت عدد عمليات السحب بواسطة البطاقات البنكية عبر الموزعات الآلية 17225208 معاملة صحيحة بزيادة تقدر 4,01 بالمائة . قدرت هذه العمليات بمبلغ إجمالي 349.962.202.000 دج بزيادة قدرها 21,01 بالمائة[1] .

وفيما يلي جدول يبين العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة وعدد معاملات السحب للفترة 2016-2020:

[1] المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري – خدمة عمومية ورسالة إعلامية(entv.dz) consulté le 06/05/2023 à 21:15

الجدول رقم (03): العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة وعدد معاملات السحب للفترة 2016.2021[1].

السنة	عدد الأجهزة العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعملات السحب
2016	1370	6868031	98822524500.00 دج
2017	1443	8310170	126398291000.00 دج
2018	1441	8833913	136233452000 دج
2019	1621	9929652	164116233000 دج
2020	3030	58428933	1073004953000.00 دج
ماي 2021	3030	30869301	626089468500.00 دج

المصدر: مجمع المنفعة العامة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي،2021.

والجدول الآتي يمثل نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2016.2021

الجدول رقم (4): تطور نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني خلال 2016.2021

السنوات	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني	العدد الإجمالي للمعاملات	المبالغ الإجمالية
2016	5049	65501	44450890240 دج
2017	11985	122694	861775368.90 دج
2018	15397	190898	133530130.76 دج
2019	23762	274624	1916994721.11دج
2020	33945	711777	4733820043.01 دج
ماي 2021	38144	872779	4450205080.58 دج

المصدر: http://giomonetique.dz consulté le04/05/00 :10 à 2023

[1] مغتات فيصل عبد الهادي، سعداوي عبد العالي، مرجع سبق ذكره ، ص 84-85.

الشكل رقم (12): العدد الإجمالي لمعاملات السحب والدفع في الجزائر للفترة 2016.2021

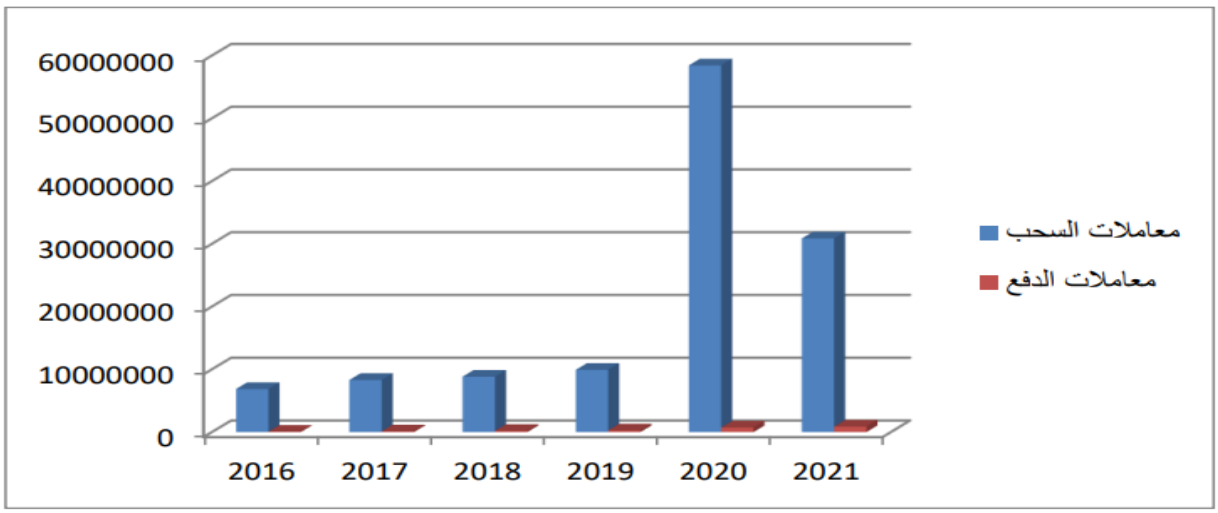

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول رقم(03)و(04):

يلاحظ من الجداول (02) و (03) و (04)، ووفقا لأرقام تجمع النقد الآلي في الجزائر، بلغ عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت باستخدام البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية بين جانفي و30 ماي 2021 2992329 عملية ، أي ما يعادل نصف العمليات المسجلة في عام 2020 وهذا بسبب التوجيهات الممنوحة من قبل البنوك ومؤسسة بريد الجزائر عملائهم على تفضيل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وبالأخص الدفع عبر الإنترنت ومحطات الدفع الإلكتروني مستغلين الظرف الصحي، وعرف مجال الدفع الإلكتروني مطلع 2021 دخول التجار في المجال الجديد الذي سجل 09 معاملات في جانفي 2020 خاص ببيع البضائع، حيث سجلت سنة 2021، 3127 عملية ،وهذا بموجب القانون 05.18 المؤرخ في 10ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية، ولكن العديد من الصعوبات التي واجهت المتعاملين خاصة ما يتعلق في معايير الأمن المطلوبة[1].

وشهدت عمليات الدفع عبر الإنترنت زيادة غير مسبوقة ب51,5% في سنة 2019 بالزيادة في عمليات شراء تذاكر الطيران وبروز مقدمي الخدمات على الشبكة، وحسب أرقام تجمع النقد الآلي في الجزائر ، تم إجراء 202480 معاملة مالية خلال عام 2019عن طريق البطاقة البنكية بمبلغ إجمالي قدره 503,87 مليون دينار مقابل176982 معاملة في 2018 بقيمة 332,59 مليون دينار.

[1] مغتات فيصل عبد الهادي، سعداوي عبد العالي، مرجع سبق ذكره ، ص85-86.

وصل عدد المعاملات الإلكترونية منذ عام 2016 إلى 494672 معاملة في نهاية 2019 أي بنسبة زيادة 69% مقارنة 2018 وبلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات 1,2مليار دينار في نهاية2019 محققة بذلك نمو ب82% مقارنة بنهاية 2018، كما تميز عام 2021 بروز قطاع الخدمات الذي سجل 163686 معاملة ويتكون من خدمات حجو الفنادق في الجزائر شراء الصحف ،مصارف التكوين، أو خدمة معالجة ملف التأشيرة.

وواصلت القطاعات الأخرى نموها المطرد مع تسجيل 38806عملية لشركة الكهرباء والماء ، أي بنسبة زيادة 30,56% ، عملية الخدمات الإدارية 2432 عملية زيادة 67,15% ، عمليات شركة التأمين 8342 عملية بزيادة 29,55% ، و141552 لشركات الاتصالات أي 2,21%.

وفي ما يتعلق بمحطات الدفع الإلكترونية فقد تم إجراء 872779 معاملة عام 2021 بمبلغ إجمالي قدره4,45 مليار دينار، وجاء هذا النمو المقدرب43,56% كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر وخاصة في الفضاءات التجارية ، ففي 2019 ارتفع عدد محطات قيد الاستغلال إلى 23,762 محطة أي بزيادة 54,33% مقارنة ب2018، ومن جهة أخرى ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبابيك الآلية في 2021 محققة 30869301 معاملة بقيمة 626,08 مليار دينار بزيادة قدرها 60% مقارنة ب2020، وهذا راجع إلى توسع الشبكات البنكية للموزعات ب12,49%، حيث ارتفعت من 1621جهاز في 2019إلى 3030 جهاز في عام 2021.

إن التوجه نحو عمليات الدفع الإلكتروني في ظل أزمة كوفيد19 يقلل من عمليات السحب المكثف للودائع البنكية ومن ثم تجنب نقص السيولة التي تعاني منها مراكز البريد والبنوك في الجزائر.

لقد أظهرت الاحصائيات حصول قفزة نوعية في عدد العمليات التي تم إجرؤها الصرفات الآلية ونهائي نقاط الدفع والدفع عبر الانترنت رغم طرحها لأول مرة ،حيث وضعت مؤسسة الجزائر تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين نهائيات الدفع الالكتروني مجانا لمدة شهرين كما منحت لحاملي البطاقة الذهبية تسديد مشترياتهم إلكترونيا ، اضافة إلى خدمات أخرى كتسديد الفواتير.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نجد أن الجهاز المصرفي هو عمود الاقتصاد فالنهوض بهذا الأخير يستدعي تطوير وتكييف الجهاز المصرفي مع كل التغيرات والمستجدات الحاصلة في العالم حيث أصبح العصر الذي نعيشه عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتميز بالسرعة الفائقة في تلبية حاجيات الأفراد من سلع وخدمات حيث نجد أن الجزائر تسعى كغيرها من الدول إلى تحديث نظام مدفوعاتها وتطويره فخطت بعدة خطوات للقيام بذلك فأول خطوة قامت بها هي الإصلاحات التي أدخلتها على جهازها المصرفي وتبعتها بعدة خطوات أهمها مشروع تحديث وعصرنة نظام الدفع وإدخال ثقافة الدفع بالوسائل الالكترونية في مجتمعها، لكن بالغو من المجهودات التي بذلتها لتحقيق ذلك فهي مازالت بعيدة نوعا ما على تحقيق هدفها المرجو وهو تعميم الدفع الإلكتروني على أرجاء الوطن.

أثرت جائحة "كوفيد19" سلبا على عدة قطاعات اقتصادية ،سبب إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي، لكن بالمقابل ساهمت في إنعاش خدمات الدفع الإلكتروني، وذلك بتوعية المواطنين بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا سيما في عمليات الدفع. وبالأخص الفئات المستبعدة التي لا تتعامل بهذه التكنولوجيات ومحاولة توجيهها نحو التعاملات غير النقدية للتقليل من التنقل والاحتكاك بين الافراد من جهة، والحد من تداول الاوراق النقدية والعملات المعدنية التي قد تحمل الفيروس من جهة أخرى.

الخاتمة العامة

أصبح الاهتمام بقطاع الدفع الإلكتروني يحظى بحيز كبير من الاهتمام في مختلف البلدان ، خاصة في ظل ثورة الإنترنت وتطور تكنولوجيات المعلومات والإتصال وبروز الإقتصاد الرقمي وهو الامر الذي ادى إلى انتقال طرق الدفع في المعاملات التجارية ومن الطرق التقليدية الورقية إلى الوسائل الإلكترونية نظرا لكفاءتها العالية وانخفاض التكاليف الخاصة بها.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت قيمة اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني وتطويرها كآلية للنهوض بقطاع التجارة الإلكترونية والتخلص من مشاكل السيولة واختفاء تداول بعض القطع النقدية من النظام النقدي الجزائري، كما أن جائحة "كوفيد19" أكدت على ضرورة الانتقال إلى استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وخاصة بعد ثبوت انتقال الفيروس عبر القطع النقدية والنقود الورقية، كما أنه وبهدف تطوير منظومة الدفع الإلكتروني أطلقت الجزائر عدة مشاريع تستهدف النهوض بقطاع الصيرفة الإلكترونية وتطوير البنية التحتية الخاصة بشركات المعلومات والاتصال، وهذا من أجل تطوير مختلف الأعمال الإلكترونية وإعطاء المؤسسات الجزائرية بعد تنافسي وضمان دورها الريادي واستمراريتها ، كما ننوه أيضا من أجل أن تؤدي وسائل الدفع الإلكتروني دورها بفعالية فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الإتصال وحماية شبكة الإنترنت وشبكات الدفع الإلكترونية من الإحتيال وضمان سرية العمليات التي تتم عبرها.

من خلال الدراسة لموضوع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر تم التوصل إلى النتائج الاتية:

- يعود عدم تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر بالشكل الكافي والمطلوب إلى غياب ثقافة الرقمنة والتخوف من السرقة والإختراق لبيانات الزبائن الشخصية والمالية.
- رغم توجه الجزائر نحو الدفع الإلكتروني قبل كورونا إلا أنه عرف عزوفا كبير من قبل العملاء

يساهم الدفع الإلكتروني للمشتريات وفواتير المؤسسات الخدمية كفواتير الماء، الكهرباء، الغاز، الهاتف والإنترنت في الحد من الإختلاط مع الغير وتجنب عناء التنقل والإنتظار.

- رغم توجه الجزائر نحو الدفع الإلكتروني قبل "كوفيد19" إلا أنه عرف عزوفا كبيرامن قبل العملاء والمواطنين لأسباب كثيرة منها نقص الوعي،عدم الثقة في هذا النوع من المعاملات وعدم توفر وسائل الاتصال التي توفر خدمات الدفع الإلكتروني .

إن التوجه نحو عمليات الدفع الإلكتروني في ظل أزمة كوفيد19. يقلل من عمليات السحب المكثف للودائع البنكية ومن ثم تجنب نقص السيولة التي تعاني منها مراكز البريد والبنوك في الجزائر.

- لقد أظهرت الاحصائيات حصول قفزة نوعية في عدد العمليات التي تم إجرؤها الصرفات الآلية ونهائي نقاط الدفع والدفع عبر الانترنت رغم طرحها لأول مرة ،حيث وضعت مؤسسة الجزائر تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين نهائيات الدفع الالكتروني مجانا لمدة شهرين كما منحت لحاملي البطاقة الذهبية تسديد مشترياتهم إلكترونيا ، اضافة إلى خدمات أخرى كتسديد الفواتير.

من خلال الدراسة وعلى ضوء الفرضيات المقترحة تم استخلاص النتائج الآتية:

- منذ شهر مارس 2020 ومع الإرتفاع المستمر لعدد الحالات المؤكدة في الجزائر اتخذت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات وتدابير وقائية احترازية للحد من انتشار فيروس كوفيد19 وقد كانت خدمات الدفع الإلكتروني التي انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطور التكنولوجي في كافة المجالات بما فيها الاقتصاد حلا سريعا لتعزيز هذه الاجراءات الوقائية.اذ من شأن اعتماد هذه الخدمات سواء عبر الانترنت او في المحلات التجارية الحد من انتشار كوفيد19 وذلك من خلال التقليل من الاحتكاك بين الافراد وتجنب التعامل بالاوراق النقدية او العملات المعدنية التي قد تكون حاملة للفيروس.
- اتسعت أنظمة وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر حيث سهلت عملية المبادلات باختصارها للوقت والتكلفة وقضت على مشكل نقص السيولة وقللت مشكل التزوير فأصبحت محركا للتنمية الإقتصادية ورغم تفوق الجزائر في تحديث أنظمة الدفع إلا ان عدم امتلاكها لليد المؤهلة لخلق وشغيل الأعمال مما جعلها تتخلف عن الركب لذا لا بد من مواجة التحديات التي تعيق انتشار وتطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

واجهت الجزائر عدة صعوبات وتحديات في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وذلك من خلال ضعف الثقافة المعلوماتية لدى المواطن وعدم المام المستخدمين بها وقلة الامكانيات اللازمة كنقص أجهزة التخليص إضافة للأعطال المتكررة على مستوى الموزعات الآلية المتوفرة والأهم من كل هذا غياب تشريع خاص يعنى بنظام الدفع الإلكتروني. سجل الدفع الإلكتروني في الجزائر قفزة نوعية في سنة 2020-2021 بفعل جائحة فيروس كورونا الذي شجع على ستخدام هذا النوع من المعاملات المالية ففي ظل الإجراءات التقييدية والحجر الصحي بهدف التقليل من تنقل الأفراد والتقليل من

الإكتظاظ في الفروع البنكية اتجه العملاء نحو الدفع الإلكتروني خاصة المتاحة منها وهي الصرافات الآلية والدفع عن طريق نهائيات الدفع الإلكتروني و الدفع عبر الإنترنت.

التوصيات والاقتراحات:

وبغرض تحقيق إقتصاد رقمي في الجزائر يمكن تقديم الاقتراحات الاتية:

- تعزيز الهياكل القاعدية في البلاد وفق أحدث التقنيات لتحقيق الفاعلية اللازمة في تبادل ومعالجة نظام المعلومات لضمان أمنها.
- التخطيط في إنجازبرامج عصرية خاصة في نظام الدفع وهذا بغية الاستفادة من كافة المزايا التي تحققها.
- الإرتقاء بالعنصر البشري وذلك بإجراء دورات تدريبية خارج الوطن وكذلك الاستعانة بذوي الخبرة والاستشارة الدولية على استخدام أحدث نظم الدفع الإلكتروني.
- وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى الإعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي.
- على كل بنك أن يعمل على تعميم الربط الإلكتروني بين جميع الوكالات من أجل إيصال خدمة نظام الدفع الإلكتروني إلى أكبر شريحة من المتعاملين سواء كانوا تجار أو عملاء أو حتى بنوك أخرى.
- ضرورة الإرتقاء بوسائل الدفع حيث ظهرت وسيلة دفع إلكترونية لا تلامسية من شأنها من جهة تطور حجم المعاملات الإلكترونية ومن جهة أخرى تساعد على مواجهة جائحة كورونا حيث تعتبر أكثر أمانا من غيرها.

آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع "وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل جائحة "كوفيد19" موضوعا متشعبا ويتضمن العديد من الجوانب، رغم محاولة الإلمام بها، إلا أن آفاق البحث قد تبقى مفتوحة على متطلعات الباحثين والمختصين فيه مستقبلا منها على سبيل المثال نذكر:

- مستقبل أنظمة الدفع الإلكتروني في ظل ظهور النقود الإفتراضية.
- إشكالية تكيف البنوك المركزية لمجابهة أنظمة الدفع الإفتراضية.
- دور النقود الإلكترونية في تطوير الخدمات البنكية وتحقيق الميزة التنافيبة.
- تفعيل التعامل بالنقود الإلكترونية للقضاءعلى أزمة السيولة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- الكـــتـب:

1. كيلاني محمود،**الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية(دراسة مقارنة)،دار الثقافة للنشر والتوزيع**،ط2،عمان،الاردن،2007
2. لطرش الطاهر ،**تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة السابعة،الجزائر ،2017
3. سفر احمد، **أنظمة الدفع الالكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت ،2008
4. كمال طه مصطفى، أنور وائل، **الأوراق التجارية وسائل الدفع الالكترونية الحديثة** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر 2016
5. عمر محمد عبد الحليم، **الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبة لبطاقات الائتمان**، دار النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014
6. بختي ابراهيم،**التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2005
7. كافي هبة مصطفى،**التجارة الإلكترونية** ،ط1،ألفا للوثائق،قسنطينة،الجزائر ،2017
8. السيدعبد الخالق احمد،**التجارة الالكترونية والعولمة**،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر ،القاهرة،2016
9. رضوان رافت،عالم،**عالم التجارة ا لالكترونية**،المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،مصر ،2016
10. صالح رشدي: **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي** – الإسكندرية – كلية الحقوق- 2015
11. الخضيري محسن، **غسيل الأموال الظاهرة وأسباب العلاج** – مجموعة النيل العربية – القاهرة – جمهورية مصر العربية 2017
12. الجنبيهي منير محمدوالجبيهي ممدوح محمد: **التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات** – 2014 – دار الفكر العربي
13. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، **بحث حول التوقيع الإلكتروني ومدى أهميته في الإثبات " دراسة مقارنة "، مؤتمر القانون والحاسوب**، جامعة اليرموك، اربد الأردن تموز 2015

14. أروى فايز الفاعوري وإيناس محمد قطيشات : **جريمة غسيل الأموال (المدلول العام والطبيعة القانونية)**- دار وائل للنشر-عمان- الأردن- الطبعة الأولى- 2002

ثانيا- المقالات والمجالات:

1. رابح عرابة،**دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**،المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد2012,8
2. أكون فتيحة، **نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**،المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد07، أفريل 2017
3. فاطمة الوهراء بن نامة، عدة محمد، نورية بن نامة،**واقع التجارة الالكترونية في الجزائرقبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية إحصائية**،مجلة الاقتصاد والبيئة ،العدد 03 ، لسنة 2021.

ثالثا- المذكرات:

1. زهير زاوش,**دور نظام الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**,مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية,جامعة العربي بن مهيدي,ام البواقي2011,
2. عمار لوصيف،**استراتيجيات نظام المدفوعات،القرن الحادي والعشرين مع الاشارة الى التجربة الجزائرية**،مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري،قسنطينة،2009
3. جوهر بن رجدال،**الانترنت والتجارة الالكترونية**،رسالة الماجيستير ،جامعة الجزائر ،2002
4. محمد مجبر،**التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في الدول العربية**،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم التجارية،جامعة سعد دحلب بالبليدة،الجزائر 2014
5. ليندة داوس،**الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية**،مذكرة ماجيستير أم البواقي، دفعة 2014.2015
6. بشير عامر، **تحديث البنوك التجارية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر2012
7. وهيبة عبد الرحيم، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية،دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة الماجيستير ، قسم علوم التسيير، فرع نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2014.

8. محمد يدو، **تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ودورها في تحديث الخدمات المصرفية**، دراسة جالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية ونقود وبنوك ، جامعة دحلب بالبليدة، الجزائر ،2017

9. رشيد بوعافية، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجيستير، جامعة البليدة، 2015

10. فيصل عبد الهادي مغتات ، عبد العالي سعداوي ،**جائحة كورونا وأثرها على التجارة الإلكترونية** ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم التجارية ،تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم ،2021.2022

رابعا- الملتقيات:

1. الياس صلاح، **وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك التجارية واشكالية اعتمادالتجارة الالكترونية في الجزائر،المركز الجامعي بخميس مليانة،يومي 26 .27 افريل 2015
2. ربيعة بلطرش،فاطمة مشتر، **مدخل عام حول وسائل الدفع**، الملتقى الوطني8 حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، المنعقد يوم 13 _14مارس2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة اكلي محنداولحاج، البويرة، الجزائر.
3. بلعزوز بن علي،كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14. 15 ديسمبر 2014.
4. فطيمة بن عبد العزيز ، أحمد تيميزار ، **تعامل البنوك الجزائرية مع المؤسسات الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول المظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والإقتصادية ،المركز الجامعي بشار،يوم 24.25 أفريل 2017.
5. مليكة زغيب، حياة نجار، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، الملتقى الأول حول المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي يومي 14.15 ديسمبر، الشلف، 2014.

خامسا –القوانين:

1. الفقرة الأول من المادة 258 **قانون التجارة العراقي** رقم 30 لسنة 2016.

2. المادة 27 **قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية** رقم 78 لسنة 2016.

3. القانون عدد89 لسنة 2016 المؤرخ في 2 أوت 2016 والمتعلّق **بتنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة الجنائية الذي أقر عقوبات لجرائم جديدة تتعلق بمجال الإعلامية وخاصة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات.**

4. القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2016 المؤرخ في 17 جويلية 2016 **المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.**

5. نص المادة 9 من **قانون التجارة والمبادلات التونسى.**

سادسا- المواقع الإلكترونية:

1. Master Card-Company **Fact Sheet**''consulté le 26avril2023 http://www.master card international.com.

2. Carte visa,consulté le "3/5/2023 à 9:15 https://www.visa.fr/payer-avec-visa/trouver-une-carte.html

3. Master card,consulté le "3/5/2023à 21:00 https%3A%2F%2Fwww.mastercard.fr

4. المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري – خدمة عمومية ورسالة إعلامية(entv.dz) consulté le 06/05/2023 à 21:15

5. http://giomonetique.dz consulté le04/05/2023à 10:00

6. هلا أبو حجلة، **وسائل الدفع الالكترونية تحفز الاقتصاد**،على الموقع الالكتروني: www.qddustour.com consulté le 02/05/2023 à 23:15.

1- الملخص :

أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا الإعلام والإتصال والإعتماد على الأنترنت لتقديم الخدمات المتنوعة إلى تطورات مست الإقتصاد بصفة عامة والتعاملات المالية و المصرفية بصفة خاصة، وشهدت الصناعة المصرفية تطورا كبيرا فظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر التي افرزها هذا التطور حيث انتقلت البنوك من التعاملات التقليدية الملموسة إلى وسائل يغلب عليها الجانب الإلكتروني الحديث وهي ما يسمى بوسائل الدفع الإلكرتونية.

لقد كان لظهور جائحة كورنا وانتشارها في العالم بشكل سريع ومفاجئ أثر كبير على مختلف القطاعات والجزائر كغيرها من الدول أخذت نصيبها من تأثيرات هذه الجائحة وانعكاساتها السلبية التي لم تقتصر على الانظمة الصحية وسلامة الافراد فحسب بل امتدت لتشمل المجالات الإقتصادية و الإجتماعية هذا ما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مشددة للحد من انتشار الفيروس.

وفي ظل هذه الظروف كان الدفع الإلكتروني الحل الاسرع والأمثل للتقيد بالإجراءات الإحترازية على اعتبار ان الأفراد لن يظطروا للتعامل مع بعضهم البعض وكذا التقليل من استخدامهم للنقود التي قد تكون حاملة للفيروس. حيث أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع والتعامل بالنقود الرقمية الإلكترونية واستعمال بطاقات الدفع خاصة في الفترة الحالية التي ظهرت فيها أزمة السيولة جراء جائحة كوفيد 19 في الجزائر والمشاكل التي واجهتها في الأشهر الماضية.

الكلمات المفتاحية: ، وسائل الدفع الإلكتروني ، ، بطاقات الدفع، كوفيد 19، الجزائر

2- Résumé

Le développement rapide des téchnologies de l'information et de la communication (TIC) ainsi que l'utiisation de l'internet ont entrainé une évolution qui a touché l'économie d'une façon générale et les échanges financiers et interbancaires d'une façon particulière.

Les services bancaires ont connu un énorme développement et à la fin du 20 ème siècle , un ensemble de phénomènes , conséquences de cette évolution , est apparu puisque les banques sont passées des échanges traditionnels et concrèts aux échanges financièrs en ligne , c'est ce qu'on appelle les outils de paiement éléctroniques.

L'apparition de la pandemie du "covid19" et son expansion rapide dans tous les pays du monde a eu des effets néfastes dans tous les domaines. Ainsi l'Algérie a vécu une situation douleureuse qui n'a pas touché uniquement le domaine sanitaire mais aussi toutes les branches socioéconomiques.Cette situation a poussé le gouvernement à prendre des mesures draconiennes pour stopper la propagation du virus.

Dans ce contexte et afin de respecter et d'appliquer les mesures gouvernementales, le paiement éléctronique s'est avéré la solution idéale. L'état algérien a pris conscience de la necessité d'améliorer son système bancaire pour le rendre plus performant et adapté aux nouvelles téchnologies.

Les mots clés: Outils de paiement éléctroniques , Cartes de paiement , covid19 , L'algerie.